

التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/ 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة:

تقلبات أسعار النفط وأثر ذلك على قيمة العملة
دراسة قياسية-حالة الجزائر (1990 - 2016)

تحت إشراف الأستاذة:

- نادية بوراس

من إعداد الطالبتين:

- مروى شناتلية

- مريم شرحاح

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|--------------|------------------|--------------|
| آسيا محجوب | أستاذة مساعدة أ. | رئيسا |
| نادية بوراس | أستاذة مساعدة أ. | مشرفا ومقررا |
| وئام ملاح | أستاذة مساعدة أ. | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2017/2016

التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة:

تقلبات أسعار النفط وأثر ذلك على قيمة العملة
دراسة قياسية-حالة الجزائر (1990 - 2016)

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطالبتين:

- نادية بوراس

- مروى شناتلية

- مريم شرحاح

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|--------------|-----------------|--------------|
| آسيا محجوب | أستاذة مساعدة.أ | رئيسا |
| نادية بوراس | أستاذة مساعدة.أ | مشرفا ومقررا |
| وئام ملاح | أستاذة مساعدة.أ | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2017/2016



شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم


التكسر والحمد لله سبحانه وتعالى الذي هدانا لهذا الذي كنا في طريق العلم وأبحاثنا علمي إتمام هذا

البحث

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والاسمى معاني التقدير والعرفان إلى الأساتذة المحترفة
"بوراس فاوية" الذي سرفتنا بالتأطير، وأفادتنا بتوجيهاتها الطاهرة، ونصائحها القيمة،
وعلمي كل الجهد والوقت الذي منحنا إياه في متابعة هذا البحث من كل جوانبه وفي كل
مراسله رغم انشغالها الكثيرة، حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية.

كما للذي لنا نتقدم بخالص الشكر والتابع من تقديرنا وإحترامنا إلى كل أساتذة كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والذين استرناهم ولم يدخلوا علينا بعلمهم
ونصائحهم فساهموا بذلك في إعداد هذا البحث ونخص بالذكر الأساتذة "لايت محي سمير"
والأساتذة "بالحيب طه" والأساتذة "بطوري رمضان"

وفي الأخير نشكر كل من ساعد في هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد.



قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|---|--|
| VIII - II | فهرس المحتويات |
| IX | فهرس الجداول |
| X | فهرس الأشكال |
| XI | فهرس الملاحق |
| ب - ز | المقدمة العامة |
| الفصل الأول: الإطار النظري لسعر النفط وقيمة العملة | |
| 02 | مقدمة الفصل الأول |
| 03 | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر النفط |
| 03 | المطلب الأول: مفهوم سعر النفط |
| 08 | المطلب الثاني: ماهية السوق النفطية |
| 12 | المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية |
| 15 | المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قيمة العملة |
| 15 | المطلب الأول: ماهية العملة |
| 17..... | المطلب الثاني: مفهوم سعر صرف العملة |
| 19..... | المطلب الثالث: أنواع أنظمة الصرف |
| 21..... | المبحث الثالث: مناهج ونظريات سعر الصرف والسياسات المحددة لقيمه |
| 21..... | المطلب الأول: المناهج المحددة لأنظمة الصرف |
| 24 | المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف |
| 27 | المطلب الثالث: السياسات المحددة لقيمة العملة |
| 32..... | خاتمة الفصل الأول |

الفصل الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط على قيمة العملة في الجزائر

| | |
|----|---|
| 34 | مقدمة الفصل الثاني..... |
| 35 | المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدولار..... |
| 35 | المطلب الأول: ماهية الصدمات النفطية..... |
| 40 | المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي..... |
| 44 | المطلب الثالث: الآثار المتبادلة لسعر النفط و سعر الصرف..... |
| 46 | المبحث الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر..... |
| 47 | المطلب الأول: التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر..... |
| 50 | المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات..... |
| 52 | المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري..... |
| 53 | المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الدينار الجزائري..... |
| 53 | المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر..... |
| 60 | المطلب الثاني: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية..... |
| 66 | المطلب الثالث: تحليل تطور احتياطات الصرف الجزائري في ظل الصدمات النفطية..... |
| 71 | خاتمة الفصل الثاني..... |

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر النفط على قيمة الدينار الجزائري

| | |
|----|---|
| 73 | مقدمة الفصل الثالث..... |
| 74 | المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي..... |
| 74 | المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياس..... |
| 76 | المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي..... |
| 77 | المطلب الثالث: مراحل إعداد نماذج الاقتصاد القياسي..... |
| 77 | المبحث الثاني: مفاهيم أساسية للأدوات الإحصائية المستعملة..... |
| 77 | المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية..... |
| 80 | المطلب الثاني: نماذج اختبار السلاسل الزمنية..... |
| 86 | المطلب الثالث: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة (ARDL)..... |

| | |
|--|---|
| المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر النفط في سعر الصرف الفعلي الاسمي باستخدام نموذج | |
| 89..... | (ARDL) |
| 90..... | المطلب الأول: عينة الدراسة ووصف المتغيرات..... |
| 93..... | المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية..... |
| 94..... | المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة (ARDL)..... |
| 100 | خاتمة الفصل الثالث..... |
| 105-102 | الخاتمة العامة |
| 116-107 | قائمة المراجع |
| 124-118 | الملاحق |

فهرس الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 48 | ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره | 1-2 |
| 56 | تطور سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي (1970-1987) | 2-2 |
| 57 | تطور عملية انزلاق الدينار الجزائري للفترة (1987-1991) | 3-2 |
| 60 | تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1974-1982) | 4-2 |
| 61 | تطور أسعار النفط للفترة (1970 - 1983) | 5-2 |
| 62 | تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1984-1989) | 6-2 |
| 63 | تطور أسعار النفط و سعر الصرف الجزائري للفترة (1990-1999) | 7-2 |
| 65 | تطور أسعار النفط وسعر صرف الجزائري للفترة (2000 - 2016) | 8-2 |
| 67 | تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الجزائري للفترة (1986 - 1999) | 9-2 |
| 69 | تطور أسعار النفط واحتياطات الصرف للفترة (2000 - 2008) | 10-2 |
| 90 | تطور سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي الجزائري (1990-2016) | 1-3 |
| 93 | نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) | 2-3 |
| 94 | نتائج اختبار فيليب- بيرون (PP) | 3-3 |
| 95 | تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج (ARDL) | 4-3 |
| 96 | نتائج اختبار LM Test لوجود ارتباط ذاتي للأخطاء | 5-3 |
| 96 | نتائج اختبار وجود عدم ثبات التباين للأخطاء | 6-3 |
| 97 | نتائج اختبار فيشر لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل | 7-3 |
| 97 | نتائج قياس العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL) | 8-3 |
| 99 | نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM | 9-3 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 64 | تطور سعر النفط وسعر الصرف الجزائري للفترة (1990 - 1999) | 1-2 |
| 66 | تطور سعر النفط وسعر الصرف الجزائري (2000-2016) | 2-2 |
| 68 | تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الجزائري للفترة (1986 - 1999) | 3-2 |
| 70 | تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الجزائري للفترة (2000 - 2016) | 4-2 |
| 76 | علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى | 1-3 |
| 91 | رسم بياني لسلسلة سعر النفط | 2-3 |
| 92 | رسم بياني لسلسلة سعر الصرف الفعلي الاسمي | 3-3 |
| 92 | رسم بياني لتطور سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي (1990-2016) | 4-3 |

فهرس الملاحق

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 118 | أثار الاحداث الجيوسياسية على أسعار النفط | 01 |
| 119 | انهيار اسعر النفط (الصدمة النفطية 2015) | 02 |
| 120 | تصنيف أنظمة الصرف | 03 |
| 121 | نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) و فيليب- بيرون (PP) | 04 |
| 122 | تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة | 05 |
| 123 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM | 06 |
| 124 | نتائج اختبار وجود التكامل المتزامن | 07 |



المقدمة العامة

تمهيد

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط لما له من أهمية كبيرة حيث يعتبر سلعة إستراتيجية ومادة أساسية للصناعة والتجارة الدولية والمصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي ويتحكم في اقتصاديات كاملة فكان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوق النفط فكان النصيب الأكبر للشركات السبع العالمية التي احتكرت الصناعة البترولية وتحكمت في سياسات التسعير حيث ضمنت الدول المتقدمة إمدادات البترول بأرخص الأسعار، هذا الوضع جعل من الدول المنتجة للنفط تحاول السيطرة على ثروتها والاستفادة منها، إلا أن استغلال الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى منعها من ذلك، الأمر الذي جعل هذه الدول تشكل منظمات لحماية ثروتها عرفت بمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، وكذلك ظهور الوكالة الدولية للطاقة فكان لها تأثير كبير في تحديد أسعار النفط بما يخدم مصالحها فكان لها دور كبير في التأثير على السوق النفطية وحركة أسعار النفط والتي تخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل تتداخل بين عوامل اقتصادية وعوامل جيوسياسية، والتي تتفاوت درجة تأثيرها على أسعار النفط بما يؤدي إلى تقلب في أسعار النفط.

وقد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلبات أسعار النفط، فكل اضطراب تشهده السوق النفطية سيؤدي بالضرورة إلى آثار إما ايجابية أو سلبية على اقتصاديات دول العالم التي تنتقل لها تلك الآثار عن طريق سعر الصرف الذي يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن مدى جودة الأداء الاقتصادي لأية دولة، كما يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية ويتأثر بمجموعة من العوامل كالعرض والطلب على العملة وحجم الاحتياطي النقدي الذي له دور هام في دعم العملة بتدخل الدولة في تحديد استقرار قيمة العملة عن طريق مختلف السياسات الاقتصادية.

ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العمل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية والمورد الرئيسي في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، فقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات البترول التي تسيطر على نسبة 98% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية ويتحسن قيمة الدولار.

أما بالنسبة لنظام الصرف في الجزائر فقد مر بمراحل مختلفة بدءا بتثبيت الدينار بعملة الفرنك الفرنسي ثم ربطه بسلة من العملات ليعرف بعدها عدة اختلالات اتخذت على إثرها الدولة عدة اجراءات كعملية الانزلاق التدريجي للعملة، وتبعتها جملة من الإصلاحات والتعديلات التدريجية شملت عدة تخفيضات للعملة وهذا منها كمحاولة لإنعاش الاقتصاد الوطني إلى أن أصبحت العملة الوطنية تتبع ما يسمى بنظام التعويم المدار إلى يومنا هذا .

أولاً: إشكالية الدراسة

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ونتيجة لارتباطه الوثيق به، فان ذلك يجعل من احتمال انتقال آثار تقلبات أسعار النفط إليه أمراً قائماً، ومن خلال ذلك يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على قيمة العملات؟ وما واقع ذلك على الدينار الجزائري؟

للإلمام بجميع جوانب وزوايا الموضوع ولتوضيح مواطن الغموض فيه، تم طرح تساؤلات فرعية سيتم الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة وتتمثل هذه التساؤلات في ما يلي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط؟
- ما هي المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر وما تأثير ذلك على قيمة الدينار الجزائري؟
- كيف تأثر تقلبات سعر الدولار على الاقتصاد الجزائري؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط علاقة عكسية.
- مر نظام الصرف في الجزائر بعدة إصلاحات جذرية أثرت على قيمة الدينار الجزائري.
- بما أن قطاع المحروقات هو الركيزة الأساسية في اقتصاد الجزائر فهو يتأثر بتقلبات أسعار الدولار.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف المنشودة من الدراسة في ما يلي:

- محاولة فهم طبيعة العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف.



- إبراز الدور الذي يلعبه سعر النفط في التأثير على استقرار العملة المحلية.
- معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تقلب أسعار النفط وحدوث الصدمات النفطية.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري الوثيق بقطاع المحروقات وبقائه رهن تقلبات أسعار النفط.

رابعاً: أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من خلال دور سعر النفط في التأثير على اقتصاديات الدول خاصة الريفية منها كالجزائر، وأن موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعاً عالمياً إضافة إلى أهمية مؤشر سعر الصرف الذي يعد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

خامساً: مبررات اختيار الموضوع

- أنه يندرج في إطار تخصصنا الجامعي.
- الميول الشخصي للدراسة ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات لتنمية المعرفة الذاتية.
- الصدمة النفطية الراهنة 2015 التي يمر بها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الوطني خاصة والمستمرة إلى غاية اليوم.
- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا الموضوع من قبل الاقتصاديين إذ يندرج ضمن المواضيع المتجددة والتي تدور حولها النقاشات.

سادساً: منهج الدراسة

اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** يظهر هذا المنهج من خلال عرض الجانب النظري من مفاهيم حول سعر النفط والسوق النفطية وسعر الصرف وأنواعه ونظرياته وسياساته المختلفة.
- **المنهج القياسي:** من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل تأثير سعر النفط في سعر الصرف الفعلي الاسمي للجزائر بالاعتماد على برنامج إحصائي Eviews9.



سابعاً: حدود الدراسة

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني فقد اقتصرنا على دراسة حالة الجزائر وأما عن الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2016.

ثامناً: هيكل الدراسة

بالإضافة إلى المقدمة التي تبرز إشكالية الدراسة والخاتمة التي تحتوي على أهم النتائج والتوصيات والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، وللوصول إلى أهداف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول كالآتي:

- **الفصل الأول:** تناول هذا الفصل في مبحثه الأول مفهوم سعر النفط وماهية الأسواق النفطية إضافة إلى الأطراف الفاعلة فيها، أما المبحث الثاني فتطرق إلى ماهية قيمة العملة ومفهوم سعر صرف العملة وأنواع أنظمة الصرف، ليعرض المبحث الثالث أهم المناهج المحددة لأنظمة الصرف والنظريات المفسرة لأسعار الصرف، إضافة إلى السياسات المحددة لقيمة العملة.

- **الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل مفهوم الصدمات النفطية إضافة لأثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم وكذا علاقة سعر النفط بسعر الصرف هذا فيما يخص المبحث الأول، أما عن المبحث الثاني فقد تناول التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر وأهميته في الاقتصاد الجزائري وكذا أهم الإصلاحات الاقتصادية التي شملت هذا القطاع، ليختص المبحث الثالث بالحديث عن تطور نظام الصرف في الجزائر من خلل الحديث عن تطور كل من سعر الصرف وكذا الاحتياطات الأجنبية في ظل الصدمات النفطية.

- **الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل للتعريف بعلم الاقتصاد القياسي وأهدافه ومناهجه من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني الذي تناول مفهوم السلاسل الزمنية وأهم اختبارات الاستقرار إضافة إلى التعريف بنموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة، ليخصص المبحث الثالث لعرض عينة الدراسة ووصف المتغيرات ونتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة.

تاسعا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت وضع سعر الصرف وسعر النفط، ومن أجل إثراء هذا البحث تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة منها:

▪ سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009_2010.

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز تأثير تقلبات أسعار الصرف على العوائد المتأتية من النفط، والوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بتقلبات أسعار النفط، وأيضا عرضت المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر الصرف ومختلف النظريات والسياسات المفسرة لسعر الصرف، تناول أيضا التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم الأزمات التي شهدتها السوق النفطية، وأيضا تبيان مكانة قطاع النفط في الجزائر واثار تقلبات الدولار على الاقتصاد الجزائري، لتنتهي هذا العمل بدراسة قياسية توصلت في نهايتها إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- أفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة والعربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى وما تخطط له من تفكيك تحالف الدول المنتجة والمصدرة للدول من خلال الضغوط السياسية التي تمارس عليها .
- إعادة التفكير في تسعير النفط بغير الدولار سواء تسعيره بالارو أو بسلة من العملات التي يكون لها وزن مهم في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، وذلك من اجل تجنب الانخفاض في القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر .

▪ سعيدة شبطاني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1993-2010، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية، جامعة المسيلة، 2011-2012.

حاولت هذه الدراسة إبراز اثر محددات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي، حيث تطرقت إلى المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف وأهم النظريات الاقتصادية التي تحدده، لتعرض بعدها واقع سعر اصرف في الجزائر، لتختتم الدراسة بافتراض نموذج قياسي لدراسة المحددات الأساسية لسعر الصرف في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- سعر الصرف أداة لإعادة التوازن وإصلاح الاختلال الخارجي، مما يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي.
 - ظهور السوق الموازية وتطورها ساهم في إنشاء آثار تضخمية، وبالتالي تشويه القيمة الرسمية للعملة الوطنية وابتعاد سعر الصرف الحقيقي عن سعره التوازني.
 - التحسن الذي شهدته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية يعود إلى التحسن في أسعار البترول.
 - علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- وقد حاولت هذه الدراسة عرض التطور التاريخي للسوق النفطية والتركيز على تأثير عاملي العرض والطلب على أسعار النفط، إضافة إلى إبراز مكانة قطاع المحروقات في الجزائر ودور عائدات النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، ليختم بنمذجة قياسية لتأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:
- تميزت أسعار النفط بنوع من التعقيد نظرا لاحتكارات الشركات الكبرى وبعد ظهور الأوبك أصبحت تتصف بنوع من المرونة.
 - اهتمام الدولة بقطاع المحروقات خلال المخططات التنموية ولقيام بعدة إصلاحات مست هذا القطاع.
 - أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام والرابط بينهما يمثل الجباية البترولية.

المفصل الأول

مقدمة الفصل الأول

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء قواعد الاقتصاد خاصة النفط الذي يعد احد أهم مصادر الطاقة في العالم سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء باعتباره أحد أهم مصادر الدخل للدول النفطية من جهة وأهم محرك للطاقت التكنولوجية للدول المستوردة من جهة أخرى ونظرا للأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم فقد عرفت أسعاره تطورا كبير منذ بدايات ظهوره وتقلبات حادة ناتجة عن تطور آليات التسويق وطرق التسعير، ومع تركيز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكاسب البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة مما أدى إلى ظهور المنظمات الدولية التي تعنى بحماية حق الدول النفطية النامية وعدم تعرضها للاستغلال والسيطرة من قبل الدول المستوردة. انطلاقا مما سبق تم تقسيم الفصل الأول إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر النفط.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قيمة العملة.

المبحث الثالث: مناهج ونظريات سعر الصرف والسياسات المحددة لقيمته.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر النفط

يشكل النفط أهم مورد من موارد الثروة الاقتصادية، فله دور مؤثر وفعال في الاقتصاديات الدولية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية للسوق النفطية. ويؤثر في العديد من المجالات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فأغلب موارد المشاريع هي من عائدات النفط.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية التي تحتل مكانة هامة في الاقتصاد ولذا سنتعرض في هذا المطلب لمفهوم سعر النفط ومختلف أنواعه.

أولاً: تعريف سعر النفط

قبل التطرق إلى تعريف سعر النفط تجدر الإشارة أولاً إلى تعريف النفط.

النفط أو البترول: كلمة مشتقة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر وتتكون من جزئين *perle* تعني زيت و *olium* تعني الصخر. ويتكون البترول من الكربون والهيدروجين يطلق عليه تسمية "الذهب الأسود" فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم وبدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط سنة 1859 في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

أما فيما يخص سعر النفط فهناك عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف **سعر النفط*** على أنه: "هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة."²

¹ - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص:4.

² - بوجمعة قويدري فوشيج، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص:62.
* تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار، و برميل النفط هو وحدة قياس أنجلو- سكسونية تصل سعته حالياً 159 لترا او 42 غالون أمريكي.

ويعرف أيضا بأنه: "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية معينة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والمناخية."¹

استنادا إلى ما سبق يمكن تعريف سعر النفط على أنه اتفاق بين البائع والمشتري يضمن تبادل المنفعة أي استفادة طرف من النفط كسلعة واستفادة الطرف الآخر من قيمة السلعة المعبر عنها بالنقد.

ثانيا: محددات سعر النفط

من المعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب لهذه السلعة، وهذا التفاعل يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر تتعادل عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، لذا فهناك عدة محددات لسعر النفط أهمها:

1- العرض البترولي

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لطرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.²

1-1 محددات العرض البترولي: تتحكم في مستوى عرض البترول عدة عوامل مترابطة والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل ما يلي:³

1-1-1 السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

¹ - علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر 1970-2006 ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص:3.
² - سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص:96.
³ - نفس الرجوع السابق، ص: 96.

1-1-2 الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعد عاملا هام فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا.

1-1-3 السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة سياسات كان لها تأثير كبير في العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في السياسات الآتية:¹

- **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليهم عطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

- **سياسة تغليب السوق (1986-1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق التي فقدتها بداية الثمانينات.

- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من سنة 2000):** تجمع هذه السياسة بين السياسيين حسب وتيرة ارتفاع OPEC السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول 28 دولار، وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22 عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/يوما.

1-1-4 المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

1-1-5 الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات.

1-1-6 التطور التقني والتكنولوجي: يلعب المستوى التكنولوجي دورا هاما في سرعة الاستكشاف والتقيب والإنتاج الكشفي عن المكامن البترولية وتطوير أساليب الإنتاج الحديثة. بما يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

¹ - عبد الله حسين، مستقبل النفط الغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 247.
<http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb88239-48568&search=books>، تاريخ الاطلاع: 2016/12/25.

2- الطلب البترولي

يقصد بالطلب على النفط مقدار الحاجة للحصول على النفط بسعر محدد وزمن معين بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية، ويتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة.¹

2-1-1- محددات الطلب البترولي

هناك العديد من العوامل التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجازها في النقاط التالية:

2-1-1-1- السعر: أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعري، حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة. كما تتسم مرونة الطلب السعرية بانخفاض في المدى القصير. وساهمت هذه العوامل في انخفاض مرونة الطلب السعري على البترول في الأجل المتوسط والقصير.²

2-1-1-2 الطاقة الإنتاجية: تعتبر مسألة الطاقة الإنتاجية في الحفاظ على الطاقة الإنتاجية المتوفرة وزيادتها الطاقات وارتباطهما بالقدرة الإنتاجية الممكنة للحقول البترولية والاستثمارات المالية اللازمة للوصول إلى الطاقة الإنتاجية المرغوبة. وتعتبر الطاقة الإنتاجية المستقبلية صمام الأمان لتجنب حدوث الأزمة البترولية فيما يتعلق بنقص الإمدادات المتاحة لتلبية الطلب البترولي.³

2-1-1-3 هيكل الناتج القومي: إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة. خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة.⁴

¹ - سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص:93
² - داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص:12.
³ - خالد بن منصور العجيل، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 1422هـ، ص:64.
⁴ - نفس المرجع السابق، ص:15.
www.alyaum.com/article/1159، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28.

إضافة إلى محددات أخرى تتمثل في:¹

2-1-4 النمو الاقتصادي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، أي وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وجمالي الطلب البترولي.

2-1-5 الاستقرار السياسي: الاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات.

2-1-6 أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة للنفط الفحم الحجري، الغاز الطبيعي.

2-1-7 العوامل الطبيعية: وتتمثل في عاملين أولهما المناخ يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة، أما العامل الثاني فهو النمو السكاني حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومنتزعا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب.

إضافة إلى العرض البترولي والطلب البترولي هناك محددات أخرى يخضع لها سعر النفط تتمثل في:²

3- التنظيمات الدولية للطاقة: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية

3-1 منظمة الدول المصدرة للنفط.

3-2 الوكالة الدولية للطاقة.

4- العوامل الجيوسياسية: كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث والإمدادات النفطية الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، (وهذا ما يبينه الملحق رقم (01)).

5- الاحتياطي البترولي: يعبر عن كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلائه بالوسائل التقنية المتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف، ويعرف بأنه "المؤكد من كميات النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكنم عرضا وطولاً وسمكا".³

¹ - سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص: 95.
² - عبد الحميد لخدومي وسمية موري، تغيرات سعر النفط و سعر الصرف في الجزائر مقارنة تحليلية قياسية، مجلة اقتصادية عربية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 71، 2015، ص: 148.

³ - أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزء 1، 2013/2014، ص: 4.
www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/81387072894.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/12/30.

ثالثاً: أنواع سعر النفط

نتج عن تطور سعر النفط والعوامل التي تؤثر فيه، وجود عدة أنواع مختلفة لسعر النفط يمكن أن نميزها في ما يلي:¹

1- الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية.

2- السعر المتحقق: هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة المتحقق لقاء تسهيلات متنوعة، يوافق عليها كل من البائع والمشتري، والسعر المتحقق يعني:
السعر المتحقق = السعر المعلن - التسهيلات.

3- سعر الإشارة: هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

4- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر الذي يعكس التكلفة الحقيقية المدفوعة من طرف الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام.

5- السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فوراً في السوق النفطية الحرة.

المطلب الثاني: ماهية السوق النفطية

نظراً للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي، سنعرض مفهوم السوق النفطية العالمية والمراحل التاريخية التي مرت بها وأهم الخصائص التي تميزها إضافة إلى مختلف أنواعها والأطراف الفاعلة والمؤثرة في هذه السوق.

أولاً: مفهوم السوق النفطية

النفط هو كأي سلعة له سوق يتم تداوله فيها وتتفاعل فيها قوى العرض والطلب وتأثر فيها عدة أطراف ظهرت مع تطور السوق النفطية من بداية اكتشافه إلى غاية الوقت الحالي.

1- السوق النفطية هي: "السوق التي يتم فيها التعامل بواحد من أهم مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه الأسعار."²

¹ - علي العمري، مرجع سابق، ص:4.

² - كريم سالم حسن، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، <http://www.friet.org/workingpapers/papers/TradePolicyGeneral/FREIT293.odf> تاريخ الاطلاع 2017/1/1

2- خصائص السوق النفطية:

وتتميز السوق النفطية بعدة خصائص نذكر منها:¹

1-2 سوق احتكار القلة: يحتكر سوق البترول عدد قليل من الشركات وهو نوع من الاحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2-2 الاتجاه نحو التكامل الراسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه فان هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الراسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية ظهوره على شكل مشتقات مختلفة.

3-2 الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

4-2 عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر، ذلك لان هذه العملية تتطلب الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

ثانيا: التطور التاريخي للسوق النفطية

مرت السوق النفطية منذ بداية ظهورها بعدة تطورات لاسيما فيما يتعلق بالأطراف المتدخلة فيها ومدى تأثيرها على السياسات التسعيرية للنفط ومن أهم هذه المراحل ما يلي:

1- سوق النفط (1850-1960):²

شهدت هذه الفترة سيطرة الشركات العالمية للنفط التي تعرف بالشقيقات السبعة على اقتصاديات البلدان النفطية، حيث كانت تسيطر على حوالي 80 % من الإنتاج النفطي العالمي وعلى أكثر من 70 % من صناعة النفط العالمية، أي أن موارد الثروة النفطية في معظم البلدان المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة هذه الشركات مشكلة و ترتب عن ذلك عدة آثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك

¹ - خضر حسان، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 57، 2010، ص: 13.

² - هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 1987/1988، ص-ص: 39-45.

الفترة بحيث تصب كلها في خدمة مصالحها وتعظيم أرباحها، ومضرة مصالح اقتصاديات البلدان النفطية، وتحول السعر إلى سعر احتكاري.

تميزت السوق النفطية في مرحلة الاحتكار بسيادة النمط الاستغلالي لخدمة مصلحة الشركات الاحتكارية، وإنشاء "الكارتل * النفطي العالمي" وإضعاف التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النفطية و تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية إلى حكم الشركات الاحتكارية.

2- سوق النفط فترة (1960-1980):¹

تميزت هذه الفترة بالتحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري، ذلك نتيجة لظهور قوى وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا في تغيير من سوق مسيطر عليها الشركات الاحتكارية الكبرى للنفط، إلى سوق مفتوحة تتشارك فيها البلدان النفطية النامية.

تم تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك والأوبك التي عملت على خفض سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع إلى حد كبير، فكان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية، حيث فقدت هذه الشركات قدرتها على تحديد الأسعار بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد ذلك بما يخدم مصالحها الشخصية، حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا في 1973.

ولعبت الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط، ودورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو انقطاع في الإمدادات النفطية العالمية. ولكن عند ارتفاع أسعار النفط تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط مع زيادة إنتاج الدول النفطية من خارج الأوبك مما اثر سلبا على موقف الأوبك لتبدأ بفقدان قوتها في التدخل في السوق النفطية.

¹ - نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 1986-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بنبو علي، السلف، 2009/2008، ص: 54.
* الكارتل: يقصد بالكارتل النفطي العالمي اتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة و السوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطات خاصة منها الشرق الأوسط وذلك بهدف استبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق.

3- سوق النفط مطلع القرن 21:¹

تميزت هذه الفترة بتقلبات حادة في أسعار النفط فبعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل في الفترة (2000-2003) وهي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط، باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن بدءا من 2004 شهدت ارتفاع الأسعار حيث بلغت ذروتها عام 2006 فوصل 68.9 دولار للبرميل وعلى الرغم إن الأسعار أخذت بالتراجع التدريجي 2007. شهد عام 2008 العديد من التطورات لاسيما في ما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار النفط والأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص وما نتج عنها من ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

في حين اتسم عام 2009 اتجاه سعودي لأسعار سلة خامات أوبك ليصل إلى 76.3 دولار للبرميل مسجلا ارتفاع بمقدار 6.3 دولار للبرميل، استمر الاتجاه السعودي لأسعار النفط للمدة 2009 - 2010 وبلغ أقصاه 82 دولار لبرميل الواحد. ثم بدأ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في عام 2010 ليصل إلى 51.72 دولار للبرميل. وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في أسعار النفط دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو قوي أكثر من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من أجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.

ثالثا: أنواع السوق النفطية

هناك عدة أنواع لأسواق النفط نذكر منها:²

1- الأسواق الفورية: ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط بترولي مكثف.

2- الأسواق المستقبلية: هي توفر الحماية من أخطار هذه الذبذبات في الأسعار، حسن تسيير المخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها.

¹ - قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص:78.

² - سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:90.

ويمكن التمييز في الأسواق الآجلة بين نوعين من الأسواق وهما:

2-1- الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوماً، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم لأجل لاحق، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 50000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون إلا للنفط ولعدد محدود من المنتجات النفطية كالبرنت، البنزين وغيرها.

2-2- البورصات النفطية: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط أو المشتقات ويوفر هذا النوع من الأسواق النفطية عنصر الشفافية وسماسة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري، وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التسيير والتنظيم الحسن للسوق.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

هناك عدة أطراف فاعلة في السوق النفطية ولها تأثير في تحديد سعر النفط ويظهر ذلك من خلال تدخلاتها في تفاعل قوى العرض والطلب على هذه السلعة في السوق النفطية وأهم هذه الأطراف في:

أولاً: من ناحية الدول المنتجة للبترو

توجد عدة دول منتجة لهذه السلعة الهامة والتي تحالفت مع بعضها البعض في شكل منظمات وهيئات وذلك لظروف تحكم السوق النفطية، فهي تأثر في السوق النفطية من خلال عرضها لهذه السلعة.

1 - منظمة الدول المنتجة للبترو "الأوبك (OPEC)*:

أنشأت هذه المنظمة لوجود بعض الشركات الاحتكارية والحظر الذي تفرضه على النفط، فكانت الدعوة للتكتل للوقوف في وجه هذه الشركات الاحتكارية التي تسيطر على أسعار البترول، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، تقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة البلدان المنتجة للنفط "الأوبك"، وهي تتعاون فيما بينها لإدارة إمدادات النفط وأسعاره من أجل تعظيم العائدات الدول الأعضاء، وتعزيز الاستقرار في السوق النفطية، وتتألف حالياً من 13 دولة وهي: (الجزائر، الإكوادور، اندونيسيا، العراق، إيران، الغابون، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا). فتمسك الأوبك بفكرة الأسعار الثابتة، مكن الدول المنتجة غير الأعضاء من هذه المنظمة من تحقيق

مواقع تنافسية متفوقة على مواقع البلدان الأعضاء فيها أصبحت الأوبك تقوم بتعديل الفائض أو العجز الذي تسببه البلدان الأخرى غير الأعضاء وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار.¹

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك "الأوبك" (OAEPC):*

أنشأت عام 1968 تضم في عضويتها كل من الدول التالية: (الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين، الجزائر، سورية، العراق، قطر ومصر). وتعتبر الأوبك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشأت باتفاقية بين أقطار تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام، والحفاظ على السوق البترولية بشروط عادلة ومعقولة، باعتبار أن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة، ويشكل إنتاج دول الأوبك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي، وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياطي العالمي للنفط.²

3- مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبتروك "إبيك" (IPEC):*

بعد الهبوط الذي عرفته أسعار النفط في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فبادرت مصر إلى دعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك للاجتماع فعقد يوم 1988/03/08 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، الصين كما شاركت كولومبيا وهكذا أكدت المجموعة أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج في السوق البترولية، وأن حماية مصالحها الفردية والمشاركة يتطلب اخذ مواقف ايجابية مع الأوبك مع محاولة ضم اكبر عدد من الدول المصدرة غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي والذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبتروك".³

¹ - مصطفى بودرامه، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الملتقى الدولي حول: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر 2008، ص:4
² - رضا عبد الجبار سلمان، المنظمات النفطية دوافع قيمها و أهمية دورها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العدد3، 2008، ص:111.

* منظمة الدول المنتجة للبتروك "الأوبك" (OPEC) : Organization of Petroleum Exporting Countries
* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك "الأوبك" (OAEPC) : Organization of Arab Petroleum Exporting Countries
* مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبتروك "إبيك" (IPEC):

Organisation for Economic Co Independent Petroleum Exporting Countries
³ - نفس المرجع السابق، ص: 113.

ثانياً: من ناحية الدول المستهلكة للبتترول

هناك العديد من الدول الصناعية التي تستهلك النفط وتستخدمه في العديد من المشاريع، بالتالي فهي تدخل السوق النفطية طالبتا لهذه السلعة، فهي تؤثر في السعر .

1- الوكالة الوطنية للطاقة (IEA) *:

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير، وتسويق تقنية الطاقة واستخدامها، كما تمتلك المنظمة رصيداً استراتيجياً من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق النفطية، تشكلت المنظمة عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط، وفي 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)*، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهم (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، أيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج).¹

2- الشركات البترولية العالمية (الشقيقات السبع)

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعات البترول العالمية، وهي مملوكة أساساً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا هذه الشركات كانت تسيطر على 80% من الإنتاج البترولي العالمي، كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية، كذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات تقوم برسم السياسات العامة. أكبر هذه الشركات (اكسون، تكساكو، موبيل أويل، وتشفرون، بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية " بريتش بتروليوم") وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتتقيب.²

* الوكالة الوطنية للطاقة IEA: International Energy Agency

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): operation and Development

¹ - وهبية مشدن، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسبير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص:29.

² - محمد الرميجي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، نسخة 52، الكويت، 1978، ص:14.

<http://www.booksajadid.info/2014/06/blog-post-8464.html>، تاريخ الاطلاع: 2017/1/8.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قيمة العملة

تعتبر العملات مقياس أساسي في التعاملات الاقتصادية العالمية بين الدول لما لها من أهمية قصوى في عمليات التبادل التجاري، وقيمة العملة تتحدد وترتبط بسعر صرف العملة وهو احد أهم العوامل التي تحدد المستوى النسبي لقوة الاقتصاد، حيث يشكل بالنسبة للكثير من الدول معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح هذه الدول في إدارة الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: ماهية قيمة العملة

لتحديد مفهوم واضح لقيمة العملة يجب أولا معرف تعريف العملة، إضافة إلى ماهية سعر الصرف ومختلف السياسات المؤثرة في قيمة العملة.

أولاً: مفهوم العملة

للعملة عدة تعريف مختلفة لكن تجمع بينها جملة من الخصائص تميز العملة، إضافة إلى تعدد أشكالها إلا أنها تقوم بعدة وظائف أساسية.

1- تعريف العملة

العملة هي: "السلطة التي تمكن صاحبها من الحصول على ما لدى الغير من سلع وخدمات فهي أداة معتمدة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات".¹

العملة هي: "القوة الشرائية التي توزع على الأفراد أو هي آلة تسيير المجتمع".²

ومنه نستنتج أن العملة شيء مادي تحظى بالقبول العامل تستخدم للحصول على مختلف الحاجات ووسيلة لتسديد الديون.

2- خصائص العملة: يجب أن تتمتع العملة بعدة خصائص تتمثل في ما يلي:³

1-2 أن تحظى بالقبول العام: تعتبر النقود وسيلة تبادل ذات قبول عام من طرف كل الأعوان الاقتصادية (دائنين ومدينين) في كل الظروف داخل إقليم الدولة، وهذا نظرا للمنفعة التي يجنونها جراء

¹ - احمد هبتي، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:6.

² - ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2008-2009، ص: 28.

³ - أحمد هبتي، مرجع سابق: ص: 10.

استعمالهم لها، كونها تمثل قوة شرائية عامة وكذا لما تتميز به من سلطة على جميع السلع والخدمات المعروضة، أو المطلوبة في السوق.

2-2 أن تكون قابلة للتجزئة وقابلة للتخزين: إن الوحدات النقدية قابلة للتجزئة دون أن تفقد قيمتها، وهذه الخاصية تميزها عن مختلف أنواع السلع التي كانت تستخدم كأداة مبادلة.

2-3 سهولة الحمل ونادرة نسبيا: أي يمكن أن يأخذها الفرد معه أينما اتجه، وأن تكون نادرة وهذا يكسبها قيمة أكبر فنتحول إلى أي سلعة أو خدمة في أي وقت بسهولة ودون خسارة قيمتها.

2-4 أن تكون وحداتها متماثلة: من خصائص النقود أن وحداتها متجانسة في كل دولة، حيث وحدة النقد من فئة معينة تكون نفسها خلال كامل التراب الوطني.

2-5 تتمتع بثبات نسبي في قيمتها: حتى تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيمة، يجب أن تتوفر على خاصية الثبات في القيمة، بحيث يمكن استخدامها كمقياس لتقييم مختلف السلع والخدمات داخل الاقتصاد، ذلك أن من أهم خواص المقاييس أي كانت أنواعها هي الثبات، فالنقود على الرغم مما يعتريها من تغيرات في قيمتها فهي تعتبر ثابتة نسبيا.

ثانيا: أشكال العملة

توجد عدة أشكال للعملة نلخصها فيما يلي:¹

1- العملات المعدنية: تسمى كذلك بالنقود الجزئية، ما يطلق عليها كذلك اسم العملة اليدوية وذلك لسرعة انتقالها من يد إلى أخرى لتحقيق الآلاف من المعاملات اليومية، وعادة ما تكون هذه النقود ذات قيمة صغيرة تستعمل لتجزئة النقود الورقية التي لها قيمة أكبر.

2- العملات الورقية: تعتبر النقود الورقية الشكل الحديث للنقود الذي تتطلبه مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتختلف النقود الورقية عن النقود السلعية في أنها ليست ذات قيمة ذاتية (مثل المعدن النفيس) بل إن قيمتها تتحدد حسب قوة الإبراء التي يحددها لها قانون الدولة التي تصدرها.

3- العملات المصرفية: تطورت طرق دفع القيم للسلع والخدمات وتسديد الديون، وذلك باستعمال الشيكات كأداة بديلة للنقود القانونية، فعندما يقوم البنك بقبول الودائع فإن النقود القانونية تتحول إلى نقود ودائع وبنفس القيمة.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، النقود و البنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، عمان، 1980، ص: 25.

ثالثا: وظائف العملة

رغم تعدد أشكال العملة إلا أنها تؤدي عدة وظائف أساسية تتمثل في:¹

- 1- **وسيط في المبادلة:** تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة للنقود، حيث الهدف الرئيسي لإنشاء النقود هو القيام بعملية التبادل، أي استخدامها كوسيط لتبادل السلع والخدمات المختلفة.
- 2- **مقياس للقيمة:** إن وجود النقود حل مشكلة تعدد الأسعار لنسبية لجميع السلع والخدمات، حيث تم اعتبار النقود وحدة الحساب، والتي من خلالها نستطيع المقارنة بين أسعار السلع والخدمات المختلفة.
- 3- **مخزن للقيمة:** تتمثل الوظيفة الثالثة للنقود في الاحتفاظ بالقيمة (خزن القوة الشرائية)، إذ باستطاعة الفرد الامتناع عن الإنفاق والاحتفاظ بالنقود على شكل ادخار لاستعمالها في وقت لاحق.
- 4- **وسيلة للمدفوعات الآجلة:** نظرا لتطور المؤسسات المنتجة وارتفاع حجم الإنتاج، اضطرت هذه المؤسسات إلى إبرام عقد بيع اجل مع الزبائن حتى لا تتكدس منتجاتها، حيث يتم الاتفاق على الصفقة الآن والتسديد يكون في وقت لاحق، ولقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور (الدفع الأجل).

المطلب الثاني: مفهوم سعر صرف العملة

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف ومجموعة من العوامل التي تؤثر فيه سنعرضها كما يلي:

أولاً: تعريف الصرف

الصرف: "هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف أي المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة."²

¹ - ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص: 33.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص: 97.

ثانياً: تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو: "ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى".¹

سعر الصرف هو: "قيمة الوحدة الواحدة من عملة معينة مقارنة بقيمة الوحدة الواحدة من العملات الأخرى معبرا عنها بالقوة الشرائية لكل عملة".²

يعرف سعر الصرف أيضا بأنه: "السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية. أي سعر عملة دولة ما بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر بمثابة ثمن لها".³

وعليه يمكن القول أن سعر الصرف هو السعر أو الثمن الذي يعبر عن قيمة الوحدة الواحدة للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

وهناك طريقتان لتسعير العملات، تسعيرة اليقين التي تعبر عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، وتسعيرة عدم اليقين تعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.⁴

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف ومن أهم هذه العوامل ما يلي:⁵

1- مستويات الأسعار النسبية: إن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها والعكس.

2- التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة التي منها التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

1 - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص: 12.
2 - مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية لدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص: 129.
3 - راند عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 91.
4 - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات: دراسة مقارنة 1985-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة، 2011/2012، ص: 44.
5 - ماهر محسن سلمان، التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف 2008-2014، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص: 5. <https://www.cbi.iq/documents/Maher%20mahssen.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/1/15.

3- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، والعكس صحيح.

4- الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية ويميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، أي إذ أدى أحد العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها.

المطلب الثالث: أنواع أنظمة الصرف

قد تختلف طريقة تحديد سعر الصرف من دولة إلى أخرى حسب العوامل الاقتصادية المتاحة (هذا ما يبينه الملحق رقم (02))، لذا يوجد عدة أنظمة للصرف أهمها:

أولاً: نظام الصرف الثابت

يعرف على أنه: "النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية"¹، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة، أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، ويأخذ نظام الصرف الثابت عدة صور منها:²

1- مجالس إدارة العملة: تستحوذ فيها السلطة النقدية على 100% من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويتغير فيها عرض الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات.

2- الدولار: بشكل عام اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية مثل الدولار (واتحادات العملة التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة).

وتتمثل مزايا هذا النظام في أن الاستمرارية في إتباع سعر صرف ثابت يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية، كما يضع قيوداً أو

¹ - مصطفى بابكر، سياسات سعر الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 17.

www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/24/-C23-4.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/1/15.

² - بالقاسم منهوم، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012/2013، ص: 17.

محددات على السياسة النقدية الداخلية لردع السياسات التي تكون غير منسجمة مع الدولة، إضافة إلى أنه يقلل المخاطر من المضاربة بالعملة الدولية ويعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة. كما لا يخلو من العيوب أيضا وتتمثل في عدم فعالية السياسة النقدية وعلى البنك المركزي أن يكون جاهز باستمرار للتدخل في سوق الصرف وهذا يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية، وإذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة.¹

ثانيا: نظام الصرف الحر (المعوم)

يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام وفقا لقوى السوق، بحيث يتوقف التغير في سعر الصرف على التغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ويتحقق التوازن بتساوي الكميات المعروضة من العملات الأجنبية مع الكميات المطلوبة منها، وأي تغيير في سعر الصرف سوف ينعكس مباشرة على قيم الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأوراق مالية واستثمارات.² وهناك أنواع من التعويم الحر تتمثل في:³

- 1- **نظام الصرف المختلط:** حيث يجمع هذا النظام بين خاصيتي التثبيت والتعويم، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات أخرى لدول خارج المجموعة.
 - 2- **التعويم غير النظيف:** يقصد به تدخل السلطات النقدية معتمدة على الحفاظ على سعر صرف للعملة غير واقعي وهذا ما يشكل ضرر على النظام النقدي الدولي.
 - 3- **التعويم المستقل:** وهو عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أي عملة أو عملات أخرى.
 - 4- **التعويم الموجه:** تسعى السلطات النقدية للتأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفا لهذا التأثير ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطات الدولية، تطورات السوق الموازية.
- وتتمثل مزايا نظام الصرف الحر في أنه يعطي مرونة السلطة النقدية والمالية في التعامل مع المعطيات الاقتصادية العالمية، وله القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية، ويمكن

¹ - محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 04.
² - فاطمة الزهراء خيازي، النظام النقدي الدولي "المنافسة أورو- دولار"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص: 23.
³ - بالقاسم منهوم، مرجع سابق، ص: 18.

البنوك المركزية من تقليل الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، كما أنه يساهم في معالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، فالتوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق. أما عيوب هذا النظام فتتمثل في كونه نظام لا يعطي الثقة في العملة الأجنبية لاحتمال ارتفاع أو انخفاض قيمتها بشكل كبير، كما أنه يزيد من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف، إضافة إلى أن التقلبات الكثيرة في أسعار الصرف تؤثر على معاملات التجارة الدولية.¹

المبحث الثالث: مناهج ونظريات سعر الصرف والسياسات المحددة لقيمه

لسعر الصرف عدة مناهج ونظريات وتحاول تفسير الاختلافات المتباينة فيه بين الدول وسياسات تعمل على تحديد قيمته.

المطلب الأول: المناهج المحددة لأنظمة الصرف

هناك عدة مناهج يتعمدها الاقتصاديون لتحديد معدل الصرف أهمها:

أولاً: منهج المرونات:²

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، ويرتكز منهج "مارشال ليرنر" Marshal Lerne في تحليله على تحليل "روبسون" Robison، ونسب هذا المنهج إلى المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية. و يقوم منهج المرونات على مجموعة من الفرضيات:

- نقطة انطلاق شرط "مارشال ليرنر" هي $B=0$ ؛
- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلية في التبادل؛
- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل؛

¹ - سعيدة شطاباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1993-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص:10.
² - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، ص:235. www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles-Renaf-N/Article-10، تاريخ الاطلاع: 2017/2/15

- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف؛

- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

تعتمد نظرية المرونات على صياغة "مارشال-ليرنر"، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري. وتعتمد في اشتقاق النظرية على ميزان تجاري متوازن حيث:

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M : قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

P : سعر الصرف.

B : الميزان التجاري (الصادرات والواردات بالعملة الوطنية).

e : مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعرف كما يلي:

$$e_x = \frac{\Delta X/X}{\Delta P/P} \quad \text{حيث:}$$

$\Delta X/X$: التغير في الصادرات.

$\Delta P/P$: التغير في سعر الصرف.

e_x : وتعني قيمة التغير التي تحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

ثانيا: منهج الاستيعاب¹

يتم تطبيق منهج الاستيعاب أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد

¹ - سلمى دوحة، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص: 149.

الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا.

عرف la professeure Aleksander " ألكسندر " الاستيعاب بأنه مجموع العناصر (G الإنفاق الحكومي، و C الطلب الاستهلاكي، و I الاستثماري)

حيث أن: الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات

يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض المتمثلة في:

- سيادة حالة التوظيف غير الكامل؛
- ثبات أسعار السلع والأجور النقدية؛
- ثبات نفقات العملية الإنتاجية؛
- توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

يعتمد منهج الاستيعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي: $Y=C+I+G+(X-M)$

حيث:

Y: الدخل القومي.

C: الاستهلاك.

I: الاستثمار.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

ثالثا: المنهج النقدي: ¹

يختلف المنهج النقدي حسب نوع نظام الصرف المتبع و يظهر ذلك في ما يلي:

¹ -- عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 87.

1- المنهج النقدي للأسعار المرنة:

يعتبر المنهج النقدي للسعر المرن امتدادا لنظرية تعادل القوة الشرائية، ويقوم هذا المنهج على الأعمال المقدمة من طرف (Frenkel 1976)، (Kouri 1976)، (Mussa 1976)، (Hohson 1973). ويهدف هذا النموذج إلى تفسير كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، كما أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هي أن أسعار الصرف تابعة للقيمة الجارية للاحتياجات النقدية (المحلية والأجنبية)، ولمحددات الطلب على النقود وبالأخص الدخل ومعدل الفائدة (المحلية والأجنبية).

2- النموذج النقدي في ظل جمود الأسعار:

يعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في النموذج النقدي للأسعار المرنة عائقا أمام تطبيق هذا النموذج في الآجال الطويلة والمتوسطة. وللتغلب على هذا العائق اقترح "دورن بوش" Dornbusch في 1976 نموذجا نقديا يشبه إلى حد ما النموذج النقدي للأسعار المرنة، إلا أنه يستبعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير وإن كانت صحيحة وتسري في الأجل الطويل. وقد تناول دور التوقعات في أسواق المال الدولية في تحديد معدل الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع، وسوق النقد، وسوق الأوراق المالية بهدف التعرف على الطريقة التي تتوازن بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن في (الأجل القصير، المتوسط، الطويل)، وكيفية انتقالها من توازن إلى توازن جديد طويل الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف

حاولت الكثير من النظريات تفسير اختلاف أنظمة الصرف وأسعار الصرف ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

وتعني أن سعر أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، وتفترض النظرية أن تغيرات سعر الصرف ترجع إلى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا تؤثر

تغيرات سعر الصرف في القوة الشرائية المحلية، أي أن العلاقة السببية هي في تغير القوة الشرائية المحلية وما يترتب عليها من تغير في سعر الصرف.¹

1- صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية:

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين هما:

1-1- الصيغة المطلقة:²

تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف أي عملة مقوما بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها. ويكون سعر صرف أي عملة يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملة، ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية تستلزم عدة شروط لصحتها:

- كل السلع قابلة للتبادل بدون تكاليف التحويل.
- عدم وجود عراقيل مثل التعريفات الجمركية.
- كل السلع المحلية والأجنبية تكون متجانسة.

1-2- الصيغة النسبية:³

سعر الصرف بموجب هذه النظرية هو السعر النسبي بين عملة، وهو السعر الذي يجب أن يعكس في حالة التوازن القوة الشرائية النسبية لهاتين العملة في أسواق السلع. ونستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية أي أن ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، وبالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{الرقم القياسي للسعر بالبلد المحلي}}{\text{الرقم القياسي للسعر بالبلد الأجنبي}}$$

¹ - بوعلام مولاي، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005، ص: 21.
² - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص: 129.
³ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 79.

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة:¹

نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال أن دخول وخروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين. وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+iD)$ حيث iD معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر صرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1+iD) = M/CC(1+iE)*CT \dots\dots(1)$$

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني نقدا.

CT: سعر الصرف الأجل.

iE: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

iD: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

$$CT/CC = (1+iD)/(1+iE) \dots\dots\dots(2)$$

وبطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$CT-CC/CC = (iD+iE)/(1+iE) \dots\dots\dots(3)$$

¹ - مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2011، ص:11.

ثالثاً: نظرية الأرصدة:¹

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا (رصيد موجب) فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. وعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات (رصيد سالب) والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، فضلا عن تغير قيمة النقود وسرعة تداولها.

المطلب الثالث: السياسات المحددة لقيمة العملة

هناك عدة سياسات تتبعها الدولة للتدخل في تحديد قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى وذلك بما يخدم مصلحة اقتصادها ومن بين هذه السياسات نجد:

أولاً: السياسة النقدية

تتدخل الدولة في السوق النقدية من خلال السياسة النقدية ويختلف دورها من نظام صرف لآخر.

1- السوق النقدية: هي "سوق مالية تعرف يتم فيها المتاجرة بالأدوات المالية ذات الاستحقاق القصير الأجل، يتم فيها تبادل السندات القصيرة الأجل مقابل السيولة. والأطراف المشاركين فيها هم على وجه التحديد الحكومات المركزية ووكالاتها، المؤسسات المالية والمقاولات التي يمكنها أن تترض أو تقرض السيولة على مدد زمنية جد قصيرة."²

2- السياسة النقدية تعرف بأنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة." فتحقيق أهداف السياسة النقدية يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات من بينها سياسة إعادة معدل الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني، أما الأدوات النوعية فتتمثل في السوق التمويلية، تنظيم القروض الاستهلاكية، وتخصيص التمويل."³

¹ - خليفة عزي، مرجع سابق، ص:62.

² - فؤاد ارشد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم و تقييم الأدوات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 60.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية: على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية، مصر، مدينة النصر، 2003، ص:99.

وترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، ونجد من أهم هذه الأهداف¹:

- تشجيع النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق معدل الأمثل النمو مصاحب للعمالة؛
- تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا؛
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة.

البنك المركزي هو الجهة المسؤولة بالدرجة الأولى عن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من خلال السياسة النقدية التي يتبعها للحد من اثر التقلبات الحادة لسعر الصرف، ونجاح السياسة النقدية في أي دولة في ظل أي نظام اقتصادية يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وقوة هيكل النشاط الاقتصادي، إضافة إلى وجود نظام صرف مرن².

3- دور السياسة النقدية في تحديد قيمة العملة

ويظهر دور السياسة النقدية في تحديد قيمة العملة في ضل أنظمة الصرف من خلال³:

3-1- في ضل سعر صرف ثابت: تتصدى الحكومات في الحالات الجارية لقوى السوق خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها عند مستوى أعلى أو أدنى من سعر التوازن، فعلى البنك المركز عند سعر الصرف الثابت أن يتدخل في السوق النقدية لإسناده، فعندما يكون هناك فائض طلب على العملة الأجنبية فان قيمة العملة المحلية ستقل إذا ما لم يتدخل البنك المركزي، ولتقادي تراجع قيمة العملة المحلية يستوجب على البنك المركزي شراء فائض العرض من العملة المحلية وهذا ببيع المقابل له العملات الأجنبية الموجودة في احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، وتؤدي هذه العملية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية من التداول وعليه يمكن استرجاع التوازن مع ثبات سعر الصرف بإجراء يتمثل في سياسة نقدية تقيدته بواسطة عملية بيع العملة في السوق الحرة.

3-2- في ظل سعر الصرف المرن: إن عدم تدخل البنك المركزي في دولة ما يجعل من محاولات الخواص في استبدال عملتهم المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى تدهور قيمة عملتهم المحلية، مثل

¹ - مفيد عبد اللوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، عمان، 2007، ص:63.

² - موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقته بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص:195.

³ - محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، الملكية للطباعة والإعلام و النشر والتوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص:73.

هذا التدهور يجعل واردات تلك الدولة أكثر غلاء مما سيرفع من مستوى الأسعار، وهذا الإجراء نفسه سيخفض من أسعار صادرات تلك الدولة في الخارج وهو ما سيرفع من مستوى الطلب الإجمالي، وتؤدي هاتان النتيجتان إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة، وتتواصل عملية تدهور قيمة العملة لذلك البلد حتى يتلاشى فائض العرض من عملة ذلك البلد، من هنا عندما يكون معدل الصرف مرن فان الاقتصاد يقوم في هذه الحالة بارتفاع الطلب الإجمالي والتضخم.

ثانياً: سياسة تخفيض قيمة العملة

سياسة التخفيض إجراء ينتج لأسباب معينة وفي ظل شروط خاصة لتحقيق أهداف معينة.

1- مفهوم سياسة تخفيض قيمة للعملة: هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات وبهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.¹ **فالتخفيض هو** "كمية اقل من العملة الأجنبية اللازمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية، أو هو كمية أعلى من العملة الوطنية التي أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الأجنبية". أما انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم. يحدث الانخفاض في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق".²

2- أسباب تخفيض قيمة العملة: هناك عدة أسباب تدفع بالسلطات النقدية لتخفيض قيمة العملة منها:³

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات وإزالة الخلل بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؛
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛

¹ - إياد جماد عبد وصبيح حسون الساعدي، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص: 91.

² - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي : دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2005، ص: 109.

³ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 293.

- علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات الناشئة التصديرية.

3- شروط نجاح سياسة التخفيض:¹

- اتسام الطلب العالمي والعرض المحلي على المنتجات الدولية بالمرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب.
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات؛
- توفر الاستقرار في الأسعار المحلية و عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء؛
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية؛
- الاستجابة لشرط "مارشال ليرنر" أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح $em + ém > 1$ ؛

4- آثار سياسة تخفيض قيمة العملة:²

- إضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه نحو التصدير نتيجة لانخفاض تنافسية الصادرات؛
- لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في عملتهم المحلية؛
- انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على تمويل المشاريع التنموية؛
- ظهور المضاربات التجارية؛
- زيادة عبء المديونية الخارجية المعبر عنه بالعملة المحلية؛
- آثارا تضخمية كبيرة تضر بأصحاب الدخول الثابتة.

ثالثا: سياسة رفع قيمة العملة

سياسة رفع قيمة العملة عملية إجراء تتبعها الدولة لأسباب معينة وفي ظل شروط خاصة لتحقيق أهداف مسطرة.

¹ - عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2012/2011، ص: 50.
² - نفس المرجع السابق، ص: 51.

1- مفهوم سياسة رفع قيمة العملة: هي عملية معاكسة العملية تخفيض قيمة العملة، حيث تعني سياسة رفع قيمة العملة:¹ "زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عكس التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها انخفاض مداخل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله اثر ايجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية. حيث تهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة. أما ارتفاع قيمة العملة فيشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى ولاشك أن العوامل المؤدية إلى رفع قيمة العملة ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة التي أشرنا لها سابقا.

2- أسباب رفع قيمة العملة:²

- تخفيض أسعار السلع المستوردة يؤدي لتخفيض الأسعار المحلية ومنه الحد من التضخم؛
- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا).
- تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى؛
- انخفاض القدرة التنافسية للدولة التي رفعت عملتها وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

3- شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تتجح هذه السياسة في تحقيق التوازن وتمثل هذه الشروط في:³

- يجب أن يكون مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها؛
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط

¹ - زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012، ص: 51.

² - نرمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد744، مصر، أبريل، 2007، ص: 91.

³ - سلمى دوحه، مرجع سابق، ص: 82.

أيضا وبشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

خاتمة الفصل الأول

وكنتيجة لما سبق يستنتج أن النفط سلعة إستراتيجية ذات أهمية دولية تتأثر بمختلف العوامل الاقتصادية والسياسية، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في السوق النفطية الدولية التي شهدت عدة تطورات برزت منها عدة منظمات دولية تؤثر في أسعار النفط، لذلك فان تحديد سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه يعد أمر ضروري في الوقت الراهن، فحدث أي تغيير في أسعار النفط له تأثير كبير على الاقتصاديات الدول خاصة المصدرة له باعتباره الممول الأساسي لاقتصادها. ويعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر فالمفهوم الحقيقي لسعر الصرف هو عملية مبادلة عملة أجنبية بعملة أخرى و هذا وفق صيغ و نظم أسس يتم تحديدها مسبقا تبعا لأنظمة الصرف المعتمدة في كل بلد إضافة إلى مراعاة العوامل التي تؤثر فيه والمناهج المستخدمة والتي تلاؤم اقتصاد كل دولة خاصة النفطية منها، فكل دولة تسعى جاهدة بمختلف السياسات المالية والنقدية لإبقاء قيمة عملتها مرتفعة أو على الأقل مستقرة وذلك لضمان استقرار الاقتصاد ككل.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني

ينظر إلى سوق المحروقات على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبياً، وما ينجم عليه من أثار على الاقتصاد العالمي ككل سواء من وجهة نظر المصدرين أو المستوردين وكذا الدول الصناعية وذلك نتيجة المصالح المشتركة لكل الأطراف، حيث شهد هذا الأخير عدة أزمات سعرية، تباينت بين الارتفاع والانخفاض، إما بسبب زيادة الطلب على النفط أو نقص في العرض، وكذا تذبذب أسعار الدولار الأمريكي الذي يعتبر العملة التي يتم من خلالها تسعير النفط وباعتبار الجزائر بلد ريعي يرتكز جل نشاطه الاقتصادي على النفط فإنها تتأثر بطريقة أو بأخرى بهذه الصدمات، وجدير بالذكر أن قطاع المحروقات الجزائري مر بالعديد من التطورات والإصلاحات، ونتيجة لتوالي الصدمات النفطية وانتقال آثارها للاقتصاد الجزائري من خلال قناة سعر الصرف الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف ليصل إلى ما هو عليه اليوم، ولإبراز أهم هذه التطورات وكلا العلاقة بين الصدمات النفطية والدولار واثار ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدولار.

المبحث الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: أثار تقلبات أسعار النفط على الدينار الجزائري.

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدولار

لقد شهد سوق النفط الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة صدمات كبيرة مرتبطة بأسعار النفط تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد، بما يؤثر على الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول نتيجة للارتباط بين الدولار وسعر النفط.

المطلب الأول: ماهية الصدمات النفطية

إن دراسة التطور التاريخي للسوق النفطية في ظل الصدمات النفطية يتطلب معرفة مفهوم الأزمات السعرية والآثار التي تخلفها هذه الصدمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافها الصناعية والنامية والمصدرة للنفط.

أولاً: مفهوم الصدمات النفطية

هناك عدة تعاريف للصددمات (الأزمات) النفطية أبرزها ما يلي:

عرف باوميستير و بيرسمان "Baumeister and Peersman" الصدمات النفطية بأنها: "تحركات مفاجئة وحادة في الإمدادات والطلبات الأساسية للنفط خلال فترة معينة".¹

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها "اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة من بينها عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية".²

¹ -Ine Van Robays, **Macroeconomle Uncerianty and the Impact of oil shocks** , Working Paper Series, N° 1497, Octobre 2012, p :4.

² - مريم شطبيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الندوة العلمية "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 14 ماي 2015، ص:3.

عرف هاملتون "Hamilton" الصدمات النفطية بأنها: "أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الاقتصادية الكلية، حيث يمكن أن تكون ناجمة عن تأثير العرض والطلب بعوامل داخلية في الاقتصاد بما يؤدي ذلك إلى تقلب الأسعار الحقيقية للنفط إما ارتفاعا أو انخفاضاً".¹

ويستنتج مما سبق أن الصدمة النفطية تعبر عن تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض بسبب اختلال إما في جانب العرض أو في جانب الطلب أو كلاهما، لتأثر كل منهما بعوامل إما داخلية أو خارجية، مما يؤدي إلى عدم توازن السوق النفطية.

وارجع المحللون إلى أن السبب الوحيد لارتفاع المستمر في أسعار النفط بقاء منحنى العرض عند مستوى مستقر مقابل زيادة في الطلب. أما الرأي الثاني للمحللين الذين يعتمدون على الاقتصاد الدولي في تفسير أسباب هذه الأزمة، حيث يعتقدون أن المضاربين الماليين هم المسؤولون الرئيسيون على ارتفاع الأسعار بسبب أثار عمليات المضاربة على استقرار الأسعار.²

ثانيا: خصائص الصدمات النفطية

هناك عدة سمات للصدمات النفطية وتتمثل في ما يلي:³

- 1- حجم الصدمة:** يمكن قياسها من خلال نماذج الاقتصاد القياسي وتوضح من خلال النسبة المؤوية.
- 2- مدة الصدمة:** تختلف المدة باختلاف حدة ودرجة الصدمة، فكلما زادت حدتها زادت الصعوبة في التعامل معها مقارنة بالوقت الضيق وغير الكافي لمتخذي القرار للتعامل مع الصدمة.
- 3- مدى تبعية الاقتصاد للنفط:** تزداد درجة تأثير الاقتصاد بالصدمات كلما كان اعتماده على قطاع المحروقات كبيرا (اقتصاد ريعي).
- 4- مدى استجابة السياسة النقدية:** يجب أن تتدخل السلطات النقدية بإتباع جملة من الإجراءات المناسبة للتخفيف من حدة الصدمة و تقليل من أثارها.

¹ - Kristie M. Engemann, Michael T. Owyang and Howard J. Wall, **Where is an Oil Shock?**, Working Paper Series, N° 16, July 2012, p :1.

² - داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر: 2000-2012، مرجع سابق، ص: 46

³ - Nouriel Roubini, Brad Setser, **The Effect of the Recent Oil Price Shock on the U.S. and Global Economy**, Working Paper Series, University Collège Oxford, August 2004, p : 5.

ثالثا: أهم الصدمات النفطية العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

1- الصدمة النفطية عام 1973:¹

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو 6 دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 (\$/البرميل)*، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاغية حقيقية وتضافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

- انخفاض قيمة الدولار 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973.

- ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص.

- تضاعف قوة الأوبك مكنها من امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي.

2- الصدمة النفطية عام 1979:²

شهدت أسعار البترول قفزة قوية عقب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط أدى إلى نقص الإمدادات النفطية، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، وتواصل انخفاض قيمة الدولار، وفي ظل هذه الظروف ارتفع سعر النفط من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 (\$/البرميل) في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 (\$/البرميل) في ديسمبر 1980.

¹ - سمية موري، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص: 14.

² - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 1، ص: 320. www.alazhar.edu.ps/journal123/detailsr.asp?seqq1=2453. تاريخ الاطلاع: 2017/2/20.

* (\$/البرميل): يقصد به سعر البرميل الواحد للنفط بالدولار.

3- الصدمة النفطية عام 1986:¹

بدأ سعر النفط في التراجع بمقدار 5 دولارات للبرميل ليهبط من 34 (\$/البرميل) إلى 29 (\$/البرميل) اعتباراً من شهر مارس 1983 ثم واصل انخفاضه إلى أن بلغ 28 (\$/البرميل) في فيفري 1985 وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بشكل ملحوظ إلى 10 - 13 (\$/البرميل) ثم إلى 8,15 (\$/البرميل) في جوان من نفس العام، ومنذ أن قررت منظمة الأوبك (OPEP) خفض الإنتاج والالتزام بسقف قدره 16,8 (م/ب/ي)* ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 13 - 15 (\$/البرميل) في بداية ديسمبر 1986 ونتيجة لمحاولة دول OPEP الالتزام بحصص الإنتاج أخذت الأسعار في الارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18 (\$/البرميل) في عام 1987 ثم عادت وتراجعت إلى 14,95 (\$/البرميل) في الربع الأول من عام 1988.

يمكن تلخيص أهم الأسباب في عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك وعدم احترام معظم دولها لحصص الإنتاج وللأسعار الرسمية واشتداد المنافسة بعد إقرار الأوبك لنظام الحصص وسقف الإنتاج.

4- الصدمة النفطية عام 1998

في بداية سنة 1998 بدأت تظهر على السوق النفطية آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، وظهرت هذه الآثار بشكل واضح عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها وأهم الأسباب التي أدت لهذه الأزمة تمثلت في استمرار حالة انكماش اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا جراء الأزمة المالية الآسيوية، إضافة إلى زيادة المخزون النفطي للدول المستهلكة للنفط، كما تجاوزت بعض دول الأوبك حصصها، وعودة العراق إلى تصدير نفطه والتزامه ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وانخفاض معدل نمو الطلب العالمي على النفط إلى 0.5% سنة 1998 مقارنة بـ 2.8% سنة 1997.²

وأدى انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى تخلي دول أوبك عن سياسة الدفاع عن الحصة السوقية عام 1986 وهي "سياسة تغليب المتطلبات المالية" واتجهت إلى زيادة حصتها في الأسواق النفطية، وكان من نتائج هذه السياسة ارتفاع صادرات مجموعات الأوبك من 8.5 مليون برميل يوميا سنة 1985 إلى

¹ - وهيبية مشدن، مرجع سابق، ص: 286.

² - نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص: 90.

* (م/ب/ي): مليون برميل في اليوم.

17.5 مليون برميل سنة 1998 كما ارتفعت حصتها في السوق النفطية من 29% سنة 1985 إلى 42% سنة 1998.¹

5- الصدمة النفطية عام 2004:²

في مارس 2000 قامت الأوبك بوضع ما يعرف بآلية ضبط الأسعار، فقد ارتفع السعر في ظل تلك الآلية إلى نحو 25 (\$/للمبرميل) في المتوسط خلال الفترة 2000 و 2003، فبعد القفزة النوعية التي حدثت سنة 2000 في أسعار النفط بدأت تتخفص نهاية 2001 لتصل إلى 24.06 (\$/للمبرميل)، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر مباشرة انخفض إلى المستوى 19.64 (\$/للمبرميل) وهذا بسبب التخوف الذي من الأزمة في منطقة الخليج، لتعود الأسعار للارتفاع مجددا سنة 2003 بسبب الغزو الأمريكي للعراق وتوقف ضخ النفط العراقي وبضغوطات أمريكية قامت الأوبك برفع إنتاجها لتغطية الكمية المفقودة من السوق البترولية، وبالرغم من ذلك واصلت الأسعار في الارتفاع مع بداية 2004، وتحت ضغوط أمريكية قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها بمقدار 2.5 (م/ب/ي) وتم الاتفاق على رفع الإنتاج بمقدار 500 (ألف ب/ي)* مما جعل الأوبك ترفع نسبتها السوقية إلى 36%، ولكن هذا لم يؤثر على الأسعار التي وصلت في جويلية 2004 إلى رقم قياسي بلغ 43 (\$/للمبرميل) وهو أعلى مستوى وصلته منذ 21 عام.

6- الصدمة النفطية عام 2008:³

مع ظهور الأزمة المالية وتعاضم الهواجس المتعلقة بها، شهدت أسواق النفط ارتفاع في مستويات أسعار النفط خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007 حيث انتقل السعر الفوري لسلة الأوبك من 69.1 (\$/للمبرميل) سنة 2007 إلى 94.1 (\$/للمبرميل) سنة 2008، والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 (\$/للمبرميل) وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 (\$/للمبرميل) ليصل إلى 117.6 (\$/للمبرميل)، ثم بدا المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف وذلك بنحو 4.1 (\$/للمبرميل) خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 (\$/للمبرميل) وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا ليصل المتوسط إلى 52.5 (\$/للمبرميل) مشكلا بذلك انخفاضا بمقدار 61 (\$/للمبرميل)

¹ - وصاف سعيدي وفاتح بنونة، سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 افريل 2008، ص: 4.

² - علي العمري، مرجع سابق، ص: 30.

³ - إبراهيم بالقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص: 13. www.rcweb.luedld.net/rc12/A1201.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/2/22.

* (ألف ب/ي): ألف برميل يومي.

دفعة واحدة أي بنسبة 53.7% مقارنة بالفصل الثالث من سنة 2008، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تقادم الأزمة المالية العالمية واستمرت في الضغط على أسعار النفط. واستقر السعر سنة 2009 عند 61 (\$/ للبرميل) بنسبة انخفاض تقدر 33.4%، ليصل سعر النفط في الربع الرابع من سنة 2009 إلى 74.3 (\$/ للبرميل) مسجلا ارتفاع.

7- الصدمة النفطية عام 2014:¹

عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أكثر من 50 (\$/ للبرميل) في 2015 ليصل إلى 48 (\$/ للبرميل) في 2016، (هذا ما يبينه الملحق رقم (03)).

وتضافرت مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى انخفاض الشديد في أسعار النفط يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- ارتفاع قيمة الدولار، فارتفعت معه تكلفة النفط بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، مما قلّل الطلب العالمي عليه، وبالتالي سوف تزداد الضغوط على سعره باتجاه الانخفاض.
- انخفاض مستوى النمو الاقتصادي العالمي.
- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار.
- تزايد إنتاج النفط الصخري.
- تزايد المعروض من النفط في الأسواق.

المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تنتج عن تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض عدة آثار على اقتصاديات دول العالم، فيمكن أن تكون سلبية على دول بينما تكون ايجابية على دول أخرى.

أولا: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول مستوردة للنفط والصناعية والدول المصدرة له كما يلي:

¹ - حمد الحسناوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015، ص: 8.
www.Kba.com.kw/KBA-Images/magazines/.Arabic/Arabic-2-2015/mypdf. تاريخ الاطلاع: 2017/2/26.

1- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول ويتمثل ذلك في:¹

- انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول وتقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية؛
- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية وعدم اعتماده الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

2- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية

وتتمثل أهم آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية في ما يلي:²

- انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛
- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول؛
- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية؛
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها فتراجع عوائد البترول ليؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

3- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول غير مصدرة للنفط

إن انخفاض أسعار النفط يحدث اضرار بالغة باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول ويظهر ذلك من خلال:³

¹ - سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، مرجع سابق، ص: 26.

² - نفس المرجع السابق، ص: 27.

³ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر: 2000-2012، مرجع سابق، ص: 25.

- انخفاض أسعار البترول لم يمكن الدول النامية من تحقيق النمو؛
 - انخفاض في معدلات التضخم العام مما يؤثر إيجابا على الدخل الحقيقي للقطاع العائلي؛
 - يؤدي انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك للدول الغير مصدرة للنفط، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية. أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية؛
 - أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما يقلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا الأمر الذي يدفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة، وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي يترتب عليه انكماش داخلي كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهايار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي)؛
 - تضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية.
- ثانيا: آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول النامية كما يلي:

1- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

تتمثل آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط في ما يلي:¹

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛

¹ - سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، مرجع سابق، ص: 25.

- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية حيث ارتفعت الفوائض المالية، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، وإنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

2- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية

تتلخص آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية في:¹

- للتضخم عادة ما يربط مباشرة بارتفاع سعر البترول باعتباره المسئول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضرر بالنسبة للدول الصناعية؛

- زيادة أعباء موازين المدفوعات حيث تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة؛

- معظم هذه الفوائض المالية النفطية تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

3- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للنفط

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للنفط في ما يلي:²

- تقاوم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي؛

- ارتفاع الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية؛

- ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وارتفاع الأسعار يترجم في كثير من الأحيان إلى مطالبة النقابات العمالية برفع مستويات الأجور الاسمية والتي إذا ما تحققت ستضع المزيد من الضغط على التضخم؛

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 25.

² - داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر: 2000-2012، مرجع سابق، ص: 74.

- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

المطلب الثالث: الأثار المتبادلة لسعر النفط وسعر صرف الدولار

نظر إلى كون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الاقتصادية، وباعتبار النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي، ونتيجة للارتباط الوثيق بين أسعار النفط وأسعار الصرف تدل العديد من الدراسات على وجود علاقة بين هاذين المتغيرين و التأثير المتبادل بينهما.

أولاً: العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار

الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية، فارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية، والعكس في حالة انخفاضه فإنه يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية لمداخليها، هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار والعكس صحيح. وتتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، تشير الإحصاءات أن احتمالات ارتفاع أسعار النفط بانخفاض مؤشر الدولار تبلغ 90%، فانخفاض الدولار على المدى القصير يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية أهمها النفط، فيرتفع الطلب على النفط بسبب زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة.¹

ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، حيث نجد أن انخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس صحيح. فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه. وفي حال ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر النفط بالدولار، بشكل عام يفترض أن حجم الحركتين بين الدولار وسعر النفط هو نفسه تقريباً، بحيث أن انخفاض الدولار بـ 10% سيؤدي إلى زيادة في أسعار النفط بـ 10%.²

¹ - سمية موري، مرجع سابق، ص:175.

² - داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار(2008-2010)، مجلة الباحث، العدد9، الجزائر، 2011، ص: 33. www.rcweb.luedld.net/rc9/A917، تاريخ الاطلاع: 2017/2/25.

وبحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996، كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 10%، يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنسبة 2%، ذلك أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط للولايات المتحدة الأمريكية، وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز ميزان التجارة والحساب الجاري الأمريكي، ومن ثم انخفاض قيمة الدولار. ويستفيد الاقتصاد الأمريكي من انخفاض أو ارتفاع أسعار البترول في الحالتين، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط، فترفع من قيمة سعر صرف الدولار، لتتمكن من الحصول على نفط رخيص¹

ثانيا: اثر أسعار النفط على سعر صرف الدولار

عند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأمريكي، فإن تأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ناتجة عن تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، يمرر على نحو كامل إلى الاقتصاديات المحلية، إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداة تصحيح اقتصادي لامتناس الصدمات أو لتخفيف حدتها، ففي هذه الحالة إن انخفضت مداخيل النفط من الدولار الأمريكي، فهذا يعني انخفاضا موازيا في مداخيل النفط بالعملة المحلية، ولكن في حالة مرونة سعر الصرف فإن انخفاض قيمة العملة المحلية أو خفضها أمام الدولار الأمريكي يعني ارتفاعا نسبيا في مداخيل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهذا يخفف حدة انخفاض مداخيل النفط بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية، ويتيح سقفا أكبر للإنفاق الحكومي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي. ولكن ينبغي الإشارة أيضا إلى أن هناك الاحتمال يمكن أن تكون له تكلفة متمثلة بالارتفاع التضخم المستورد في الحالات العادية، ولذلك يجب قياس المنفعة المتوقعة مقابل التكلفة، وترجيح كفة من إحدى الكفتين، وتجدر الإشارة إلى أن الخفض المتحكم فيه (من جهتي الدرجة أو التوقيت) قد يأتي بنتائج ايجابية، والى ان مخاطر التضخم المستورد تعد منخفضة في هذه الفترة، بسبب انخفاض الأسعار الدولية وأسعار النفط، وحالة الركود التي يعانيتها الاقتصاد العالمي، فسعر الصرف أداة مهمة لإدارة الاقتصاد الكلي².

¹ - عبد الرحمن عيه، دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 19-22 ديسمبر 2009، ص:13.

² - خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015، ص: 21.

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/a9c95ddc-0a58-463f-b588-4aa6009bc2d9.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/2/30.

يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، إن فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ.¹

ثالثا: أثر سعر صرف الدولار على سعر النفط

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر يتمثلان في:

1- الأثر المباشر أو قصير الأجل: لانخفاض الدولار في أسواق النفط له دور في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.

2- الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل: لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية دور في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط. فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة.

المبحث الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر الأمر الذي جعلها تولي له اهتماما كبيرا منذ بدايات ظهور النفط حيث اعتبرته رمزا وطنيا وحمائته واجبا باعتباره ثروة الأجيال القادمة وقد شهد هذا القطاع العديد من التطورات والتغيرات التي ساهمة في وصوله إلى ما هو عليه اليوم سواء من ناحية الإصلاحات أو المراسيم أو حتى الإجراءات.

¹ - نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص: 64.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر

مر قطاع المحروقات في الجزائر بمجموعة من الأحداث التي ساهمت في تطوير، اختلفت بين اكتشافات جديدة واصلاحات اقتصادية مست قطاع النفط، يمكن اختصارها فيما يلي:

أولاً: اكتشاف وظهور النفط في الجزائر¹

توجد في الجنوب الجزائري تراكيب باطنية تكونت خلالها الكثير من الثروات المعدنية وهذا ما جعل الصحراء الجزائرية ثرية بهذه الموارد وأصبحت تكتسي أهمية كبيرة، فهي تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم² أي أنها تستحوذ على أكثر من 85% من المساحة الإجمالية للجزائر.

وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول الجزائري عام 1913 في الإقليم الغربي لغليزان، وفي عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية واستغلالها في الجزائر "سنريبال" على الزيت في حقل صغير بوادي قويطرني الواقع على مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن، ولكنه أخذ يتناقص بسبب ضآلة المدخرات، بحيث انخفض إلى 13، ألف طن في عام 1957، وفي شهر جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر كما تم في شهر جوان من نفس السنة اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية، وفي نفس السنة بدأ الاستعمار الفرنسي في استخراج البترول الجزائري واستغلاله، وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها. ويتركز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من أكبر الحقول في العالم، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل والعقرب والقاسي وغور الباقل، وحوض الحمرة وحاسي الرمل، وحاسي بركين، إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع إلى الجنوب الشرقي لحاسي مسعود. أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم جنوب شرق المجموعة السابقة وتغطي التكوينات البترولية هنا مساحة تبلغ 1580 كلم وأهم حقولها حقول عجيلة وتقنورين، وزارزتين وإيجلي، ولا زالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر.

¹ - خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012 / 2013، ص: 173.

ثانياً: إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك¹

بعد الاستقلال مباشرة أدركت الجزائر ضرورة وضع وتطبيق سياسة رشيدة في قطاع من شأنه أن يحرك عجلة التنمية فرات ضرورة قيام شركة وطنية تعنى بشؤون النفط وبذلك صدر المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 3/12/1963 والصادر بتاريخ 10/01/1964 الذي ينص على قيام شركة "سوناطراك" الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات برأس مال يقدر ب 40 مليون دينار. وتغير الشكل القانوني للمؤسسة بموجب المرسوم رقم 66-292 المؤرخ في 22/12/1966 حيث أصبحت سوناطراك الشركة الوطنية لبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات، لتتظم في سنة 1969 لمنظمة الدول المصدرة للنفط، ويؤكد قانون المحروقات المتمم والمؤرخ في 29/07/2006 الشكل القانوني لشركة "سوناطراك" الذي ينص على أنها الشركة الوطنية ذات الأسهم، كما أن الدولة هي الوصية عليها وعلى رأسمالها إلا أنها تتمتع باستقلالية التسيير، وتحتل "سوناطراك" المرتبة الأولى بين الشركات البترولية في إفريقيا، والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة 12 بين الشركات النفطية العالمية. والجدول الموالي يوضح سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره.

جدول رقم (2-1): ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره

الوحدة: نسبة مئوية

| نوع السيطرة | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 |
|--|------|------|------|-------|------|------|------|
| مناطق الاستثمار حيث تتولى سوناطراك تنفيذ الأعمال | 12 | 21 | 51 | 65 | 92 | 100 | 100 |
| إنتاج النفط | 11.5 | 11.8 | 13.7 | 17.75 | 35 | 56 | 77 |
| احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك | 18 | 19.5 | 19.5 | 19.5 | 23.5 | 29 | 100 |

¹ - أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه للنشر، الجزائر، 2014، ص: 222.

| | | | | | | | |
|-----|-----|-----|-----|-----|------|------|--------------------|
| 100 | 98 | 50 | 40 | 39 | 38 | 38 | النقل بالأنابيب |
| 100 | 100 | 90 | 66 | 66 | 44 | 20.4 | تكسير النفط |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 48.6 | 0 | التوزيع في الجزائر |

المصدر: عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص:28.

ثالثا: تأمين المحروقات في الجزائر¹

اتخذت الجزائر في 24 فيفري من سنة 1971، عددا من القرارات السياسية الهامة تتمثل في:

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51 بالمائة، من أجل ضمان جزائرية مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.
- تأمين * الغاز الجزائري.
- تأمين النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وأن تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51% من كل مشاريع البتر وكيمياويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري، أصبحت الجزائر بقرار التأمين التاريخي تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية، والتي تستغل النفط الجزائري بعقود طويلة الأجل لاستغلا 04 مليارات طن من النفط الاحتياطي الجزائري المقدر بـ 05 مليارات طن، كما تتحكم الجزائر في 4 آلاف متر مكعب من الغاز، و 600 مليون طن من الأنابيب الممتدة، في 08 شبكات لخطوط أنابيب الغاز، كما تم وضع قرار تأمين النفط لجزائر ي إطارات OLEducs و 3500 كلم من أنابيب النفط، Gazoducs البتر وكيمياويات بالجزائر أما مسؤولية تاريخية في إنجاح خطط الحكومة ومن ورائها شركة سوناطراك، التي تريد أن تبني سمعة دولية بأنها واحدة من أكبر الشركات الوطنية النفطية العملاقة في الفنزويلية، وبالفعل توصلت شركة "PDVSA" العالم، على غرار شركة "أرامكو" السعودية، أو شركة سوناطراك إلى امتلاك عقود مشاريع في ليبيا والبيرو وكوريا الجنوبية ونيجيريا ومصر.

¹ - عصام بن الشيخ، قرار تأمين النفط الجزائري 24 فيفري 1971، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، 2012، ص: 193.
* التأمين هو: تحويل الملكيات الخاصة (المؤسسات الاقتصادية والمستغلات الفلاحية) إلى ملكية المجموعة أو الدولة، وهو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة.

نما الإنتاج الجزائري للبتروكيماويات من 34 مليون طن سنة 1966 إلى 50 مليون طن سنة 1972، مع العلم أن سعر النفط آنذاك كان يقدر بـ (02 دولار للبرميل) ما يعادل 60 دولار حاليا، كما ازدادت الضرائب الجزائرية على منتجات الشركات الأجنبية، وانعكس ذلك على مداخيل الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات

مرحلة الإصلاحات التي تزامنت بدايتها مع الأزمة النفطية الكبيرة لعام 1986، واستمرت هذه الإصلاحات إلى حدود عام 2005.

أولا: قانون 86-14 لإصلاح قطاع المحروقات سنة 1986¹

لإحداث تغييرات في المجال الاستثماري الذي يمكن الرأسمال الأجنبي من المشاركة في الاقتصاد، تم إصدار قانون 86-14 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر والذي أعطى دفعا قويا لنظام الجباية البترولية، وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها. ويمكن هذا القانون الرأس مال الأجنبي في مجال المحروقات بالتدخل بصفته شريكا وذلك عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك، والتي لا يمكن أن تقل مساهمتها عن 51% من ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (نفط خام، غاز طبيعي) استعمل في بداية الأمر في ما يخص البترول فقط، ثم توسع مجال تطبيقه إلى الغاز بعد عام 1991 وطبقا لمبدأ الشراكة الذي ميز هذا القانون بشكل متقدم عن القوانين السابقة، فالحاجة الماسة للتطور التكنولوجي في عمليات البحث والتنقيب وطرق استغلال المحروقات أدت إلى الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، فأصبحت عقود الشراكة في هذا المجال ضرورية.

ثانيا: قانون المحروقات 91-21 لسنة 1991²

بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون السابق إلا أن الاستثمار ظل بعيدا عن الطموحات، الأمر الذي أجبر السلطات الجزائرية للسعي في بحثها عن آليات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية في قطاع المحروقات. فمن أجل جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف

¹ - نبيل الزغبي، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص: 35.

² - نفس المرجع السابق، ص: 39.

والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال وفي هذا الإطار تم إصدار قانون 91-21 نذكر أهم محتوياته فيما يلي:

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة و بتكاليف أقل من جهة أخرى؛
 - تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي؛
 - حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته؛
 - تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات؛
 - تحدد عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك وطرق استغلاله.
- وفي بداية التسعينات عملت الجزائر على تكثيف نشاطها وتطوير حجم استثماراتها في القطاع المحروقات بشكل سريع بهدف اقتحام السوق النفطية.

ثالثا: قانون المحروقات الجديد رقم 05-07 لسنة 2005¹

إصدار قانون جديد للمحروقات بتاريخ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات والذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي وضمان حقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع و تعود أسباب إصدار هذا القانون إلى محاربة النفوذ المسلط من قبل سوناطراك وفرض آليات التدقيق والرقابة على نشاطها ويهدف إلى تنظيم النشاط في مجال المحروقات من الوجهة القانونية واعطاء الحقل كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية، والفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع، وقد تم إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية. وكذا الاستقلالية المالية وهما الوكالة الوطنية لتنمين موارد النفط، والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها.

¹ - عبد الهادي حاج قويدر، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011/2012، ص: 87.

وصدر بتاريخ 29 جويلية 2006 الأمر رقم 06-10 الذي يعدل ويتم القانون المحروقات رقم 05-07 الصادر في 2005. وتمثلت أهم التعديلات التي جاء بها في العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل، التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد، وتتراوح بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى وذلك فيما يخص العقود المبرمة بين سوناطراك وشركائها الأجانب.

المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

نظرا لقيام لاهتمام الجزائر بقطاع المحروقات وتنميته وتكثيف التنقيب والاكتشاف وإصدار القرارات الاقتصادية لإصلاح هذا القطاع هذا راجع لأهمية الثروة النفطية في الجزائري ومكانته في تمويل الاقتصاد الجزائري، وارتباط الجزائر الوثيق بقطاع المحروقات جعلها تعيش في تبعية دائمة لمؤشرات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

أولا: الجزائر دولة نفطية¹

باعتبار الجزائر بلد منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي، ويتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية التي من خلالها تطلق صفة الدولة النفطية على الجزائر وتتمثل في:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي؛
- يعتمد من اجل استغلال النفط في جميع مراحل (استكشاف، استخراج ونقل) بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة

¹ - عيسى مقلبي، مرجع سابق، ص: 26.

يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط. ولذا تعتبر الجزائر دولة ذات تبعية مطلقة لقطاع المحروقات.

ثانيا: مكانة قطاع المحروقات¹

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائري، وتتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم بـ 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا وذلك من خلال استغلال الجباية البترولية التي تمثل مصدر عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتمويل نفقات التجهيز وتساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمار في مجال المحروقات.

المبحث الثالث: أثار تقلبات أسعار النفط على الدينار الجزائري

يعتبر سعر الصرف القناة الرئيسية لنقل اثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية إلى الاقتصاد الجزائري حيث عرف نظام صرف الجزائر عدة تطورات ترجع أهم أسبابها إلى الصدمات النفطية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الدينار الجزائري

عرف نظام الصرف الجزائري عدة تطورات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، بداية من تطبيق سعر الصرف الثابت بربط الدينار بعملة واحدة الفرنك الفرنسي انتقالا إلى ربطه بسلة من العملات وصولا إلى سعر الصرف المرن، وتكمن أهم التغيرات إلي مر بها نظام تسعير الدينار الجزائري في المراحل الرئيسية التالية.

¹ - نبيل الزغبي، مرجع سابق، ص: 46.

أولاً: نشأة عملة الدينار الجزائري

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلاد عملتها الوطنية بعد، حيث بقيت تستخدم عملتين هما الفرنك الفرنسي الأصلي والفرنك الفرنسي الجزائري، وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها "الفرنك الجزائري" قابلاً للتحويل بكل حرية داخل منطقة "الفرنك الفرنسي" وعلى مستوى البنك المركزي الجزائري تم تشكيل لجنة مكونة من مجموعة إدارات جزائرية بالبنك أوكلت لها مهمة إنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر وبحلول تاريخ 10 أبريل 1964 تم الإعلان رسمياً عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة التي تم تسميتها "الدينار الجزائري" لتحل محل "الفرنك الجزائري" وحسب القانون 64-11 تم تحديد قيمة الدينار بـ 180 ملغ من الذهب الخالص.¹

ثانياً: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر من 1969 إلى 1994

مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل بداية بالربط بسلة من العملات لينتقل فيما بعد للنظام الثابت ثم ليدخل في منعطف جديد هو نظام التعويم وفي ما يلي شرح لتلك المراحل.

1- مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة²

كان سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي، (1 دينار = 1 فرنك فرنسي). إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار بـ (± 1) وبعد الهجومات المضاربية التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في سنة 1969 (الذي تطلب استقرار سعر الصرف ونظراً لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967) فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسياً بين أوت 1969 وديسمبر

¹ - عبد الحميد مرغيث، أزمة العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص:8.

² - محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 201.

1973. ومع انهيار نظام بروتون وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها.

2- مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات¹

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتن وودز عن تعويم أسعار الصرف تم إتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 وظهر معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس "سلة مكونة من 14 عملة"* حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة. إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من مستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثاراً سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966 فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987. فان تسعير الدينار بهذه الطريقة أدى إلى سوء استعمال العملات الصعبة بما تسبب في ظهور سوق الصرف الموازي والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ - شعيب بونوة ورحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابي بكر بالقائد، تلمسان، 2011، ص:122.

<https://revuse.univ-ouargla.dz/index.php/163-algerian-business-performance-review/numero-7-business-2015-2440-2015>. تاريخ الاطلاع: 2017/2/30.

* سلة العملات تتكون من 14 عملة هي: "الدولار الأمريكي(40.15%)، الفرنك الفرنسي(29.2%)، المارك الألماني(11.5%)، الليرة الإيطالية(4%)، الجنيه الإسترليني(3.85%)، الفرنك البلجيكي(2.5%)، الفرنك السويسري(2.25%)، البيزتا الإسبانية(2%)، الفلوران الهولندي(1.5%)، الكورون السويدي(1.5%)، الدولار الكندي(0.75%)، الشيلينغ النمساوي(0.5%)، الكورون الدانماركي(0.2%)، الكورون النرويجي(0.1%)"

الجدول رقم (2-2): تطور سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي (1970-1987)

| السنة | 1970 | 1974 | 1977 | 1980 | 1985 | 1986 | 1987 |
|----------------|------|-------|-------|-------|--------|--------|------|
| السوق الرسمي | 1.0 | 1.1 | 1.3 | 0.62 | 0.61 | 0.71 | 0.8 |
| السوق الموازية | 1 | 1.4 | 1.5 | 2 | 3 | 4 | 4 |
| الفرق % | 0 | 27.27 | 15.38 | 22.58 | 145.79 | 463.38 | 400 |

Source : Mohamed Kenniche, *Monnaie surévaluée, système de prix et dévaluation en Algérie*, les cahiers du CREAD, N°57, 3^{ème} trimestre 2001, Alger, p : 21.

نلاحظ من خلال الجدول منذ سنة 1974 بدا تظهر فروق بين سعر الصرف الرسمي والموازي حيث ارتفع سعر الصرف الرسمي مقابل سعر الصرف الموازي لينخفض بعد ذلك في سنة 1977 بنسبة 15.38% ليعود للارتفاع مجددا في سنة 1980 بـ 0.62 سعر الصرف الرسمي مقابل 2 سعر صرف موازي أي بنسبة ارتفاع 22.58% حيث انه في سنة 1986 خلال الأزمة النفطية وصل الفارق إلى 145.79% ليواصل بعد ذلك في سلسلة الارتفاعات.

3- مرحلة الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح

لقد لجأت الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتم ذلك عبر مرحلتين كما يلي:

3-1- الانزلاق التدريجي¹

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقت على اتفاقيتين، كانت الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط، لعل أهمها وجوب قيام الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات مع المتاح من العملات الصعبة، فقبلت السلطات الجزائرية ذلك وقامت بتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 فانقل

¹ - سمير ايت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص: 158-159.
* (دج/\$): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

سعر صرف الدينار من 4.936 (دج / \$) * نهاية 1987 إلى 10.476 (دج / \$) نهاية ديسمبر 1990 و 15.889 (دج / \$) نهاية جانفي 1991 ثم 16.595 (دج / \$) نهاية فيفري من نفس السنة ليستقر في حوالي 17.8 (دج / \$) نهاية مارس 1991 أي أن قيمة الدينار انخفضت في مدة ثلاثة أشهر بـ 70%، وهذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية. والجدول الموالي يوضح تاريخ تطور عملية انزلاق الدينار الجزائري.

الجدول رقم (2-3) تطور عملية انزلاق الدينار الجزائري للفترة (1978-1991)

| الملاحظة | سعر الدينار بالدولار | تاريخ عملية الانزلاق |
|--|----------------------|---------------------------|
| - | 4.809 | ديسمبر 1986 |
| بداية عملية الانزلاق التدريجي | 4.947 | ديسمبر 1987 |
| | 6.636 | ديسمبر 1988 |
| | 8.112 | ديسمبر 1989 |
| تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات | 10.1/9.5/9.3 | سبتمبر/أكتوبر/نوفمبر 1990 |
| | 13.581 | جانفي 1991 |
| استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية | 16.330 | فيفري 1991 |
| - | 17.142 | مارس 1991 |
| استقراره عند هذا المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق FMI و استمر الوضع إلى غاية سنة 1994 | 22.64 | أكتوبر 1991 |

المصدر: علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان، الجزائر، ص: 129.

3-2- التخليص السريع

طبقت هذه الطريقة بعد اتخاذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وقد تميز سعر صرف الدينار بالثبات والاستقرار إلى غاية مارس 1994، قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي حيث اجري تعديل طفيف لم يتعد 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخليص الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض الدينار بنسبة 40.17% وعلى ضوء هذا أصبح سعر صرف الدينار 36 (دج / \$).¹ وكان الهدف من عملية التخليص هذه هو تحقيق ما يلي:²

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
 - جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
 - العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل؛
 - رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
 - الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.
- واستقر الدينار حول القيمة السابقة، إلى غاية اتفاق التعديل الهيكلي الذي أبرم مع الصندوق النقد الدولي في 1994، أين أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10%، لهيئة لقرار التخليص الذي تبناه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أبريل 1994، وذلك بنسبة 40.17% وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 (دج / \$).

ثالثاً: مرحلة تطور نظام التعويم المدار من 1994 إلى يومنا هذا

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

¹ - بالقاسم منهوم، مرجع سابق، ص: 120.

² - خليفة عزي، مرجع سابق، ص: 132.

1- مجلس العملة¹

تم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت: "Fixing" بداية من 1994/10/01 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفقا ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 31/12/1995، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى احتياطي الصرف لإنشاء سوق صرف مابين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

2- سوق الصرف ما بين العملات²

تلت مرحلة fixing التي تم الاستغناء عنها بسرعة نهاية 1995 لتدخل مرحلة سوق الصرف ما بين البنوك التي جاءت لتعزيز أهداف برنامج التعديل الهيكلي للفترة أبريل 1995 مارس 1998 سوق الصرف ما بين البنوك الذي يعتبر قسم هام من السوق النقدي هو المكان الذي يتم فيه التقاء العرض والطلب على العملات تم تأسيسه من طرف بنك الجزائر حسب القرار رقم 95 - 08 ليوم 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف والتعليم رقم 78 - 95 ليوم 26 ديسمبر 1995 المتعلقة بقواعد ووضعيات الصرف والتعليم رقم 79-95 ليوم 27 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم وطريقة عمل سوق الصرف ما بين البنوك، الذي يهدف إلى معالجة جميع عمليات الصرف بيع وشراء (على الحساب ولأجل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل بحرية)، كما يتم فيه أيضا تحديد سعر صرف العملات عن طريق ميكانيزم التقاء العرض مع الطلب. يشارك في هذا السوق كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تستطيع الحضور بصفة عارضي وطالبي العملات. وكما تم التطرق إليه سابقا فمناذ تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي وبالضبط منذ جانفي 1996 يتم تسيير سعر صرف الدينار حسب نظام التعويم المدار، مما يمكن البنك المركزي من تعديله إن كانت لذلك ضرورة، كما أن هذا التوجيه

¹ - محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص:36.

² - سمير أيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 9، 2011، ص: 67.

يطبق بطريقة غامضة وسرية من خلال عدم الإعلان المسبق لمسار هذا التعويم وهذا النظام مطبق، بحسب تصريحات بنك الجزائر، إلى غاية يومنا هذا.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية

شهدت السوق النفطية في هذه الفترة عدة صدمات نفطية تباينت بين ارتفاع لأسعار النفط وانخفاض، حيث كان لها تأثير واضح على سعر صرف الدينار الجزائري، ليعرف كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وسعر الصرف الفعلي الاسمي تقلبات عدة تأثرا بتقلبات أسعار النفط.

أولاً: أداء الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة (1973 - 1999)

في سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969 الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي ومع انهيار نظام بريتون وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية وشرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1974 تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة، حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية فكان للدولار النسبة الأكبر من هذه السلة (40.15%)، باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط المسعر بالدولار، والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

الجدول رقم (2-4): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1974-1982)

| السنوات | 1974 | 1980 | 1982 |
|----------------------|------|------|------|
| سعر الصرف (دج/\$) | 4.18 | 3.84 | 4.95 |

المصدر: حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 146.

ففي سنة 1970 كانت أسعار النفط 2.1 (\$/البرميل) لتصل إلى 2.6 (\$/البرميل) سنة 1971، وفي 1973 حدثت الصدمة النفطية الأولى حيث أن نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب

عليه، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار لتقفز من 3.1 (\$/البرميل) سنة 1973 إلى 10.4 (\$/البرميل) سنة 1974 ليصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار 4.18 (دج/ \$)، ليستمر الارتفاع في أسعار النفط لتشهد بذلك السوق النفطية صدمة نفطية ثانية سنة 1979 تمثلت في ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها فانتقلت من 12.9 سنة 1978 إلى 29.2 سنة 1979 لتصل إلى 36 (\$/البرميل) سنة 1980 في مقابل ذلك وصل سعر صرف (دج/ \$) إلى 3.84 من نفس السنة، لينخفض سعر النفط بعدها بشكل طفيف ليصل سنة 1982 إلى 31.7 (\$/البرميل) لتتراجع قيمة الدينار بسعر صرف 4.95 (دج/ \$) سنة 1982 بعدما كان 3.84 (دج/ \$) سنة 1980 وتلتها انخفاضات تدريجية لأسعار النفط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-5): تطور أسعار النفط للفترة (1970 - 1983)

| السنوات | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 |
|--------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| السعر النفط (\$/البرميل) | 2.1 | 2.6 | 2.8 | 3.1 | 10.4 | 10.4 | 11.6 |
| السنوات | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 |
| السعر النفط (\$/البرميل) | 12.6 | 12.9 | 29.2 | 36.0 | 34.2 | 31.7 | 30.1 |

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الأوبك 2008.

www.opec.org/annuel/org/ar/home/publication/reports/Annual-Statistical-report تاريخ الاطلاع: 2017/3/1.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود في ذلك إلى تزواج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلتين في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية. وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع لتصل إلى 13.53 (\$/البرميل) بعدما كانت 27.5 (\$/البرميل) في سنة 1985. لينتقل بذلك سعر صرف الدينار من 4.8 (دج/ \$) سنة 1985 إلى 4.7 (دج/ \$) سنة 1986، إلا أنه

انخفض سنة 1987 ليصل إلى 4.9 (دج / \$) وهذا تزامنا مع تحسن في أسعار النفط لتصل إلى 17.53 (\$ / للبرميل) من نفس السنة، لينخفض بعد ذلك سعر النفط في سنتي 1988 و 1989 ليصل إلى 14.24 (\$ / للبرميل) و 17.31 (\$ / للبرميل) على التوالي مع بقاء سعر صرف الدينار مقابل الدولار في تراجع مستمر حيث وصل في سنة 1989 إلى 7.9 (دج / \$). والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-6): تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1984-1989)

| السنوات | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|----------------------------|------|------|-------|-------|-------|-------|
| سعر النفط (\$/ للبرميل) | 28.1 | 27.5 | 13.53 | 17.53 | 14.24 | 17.31 |
| دج/\$ | 4.6 | 4.8 | 4.7 | 4.9 | 5.9 | 7.6 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بناء على: التقارير السنوية لإحصائيات صندوق النقد الدولي وبيانات منظمة الدول المصدرة للبترول.

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2014/pdf/ar14-arapdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/2.

www.opec.org/annuel/org/ar/home/publication/reports/Annual-Statistical-report، تاريخ الاطلاع: 2017/3/2.

مع بداية سنة 1990 شهد سعر النفط تحسنا ليصل إلى 22.26 (\$ / للبرميل) بينما وصل سعر صرف إلى 9.0 (دج / \$) أما سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري فقد سجل 665.37، ثم ينخفض بعدها سعر النفط ليصل إلى 18.62 (\$ / للبرميل) سنة 1991 في حين أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار وصل 18.5 (دج / \$) وهذا وانطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 اقرار تخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل سنة 1992 إلى 21.83 (دج / \$)، لكن في سنة 1993 شهدت أسعار النفط تراجع إلى 16.33 (\$ / للبرميل) ليتراجع معه سعر صرف الدينار إلى 24.10 (دج / \$) سنة 1993. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-7): تطور أسعار النفط و سعر الصرف الجزائري للفترة (1990- 1999)

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر النفط (\$/البرميل) | 22.26 | 18.62 | 18.42 | 16.33 | 15.53 |
| دج/ \$ | 9.0 | 18.5 | 21.83 | 24.10 | 42.90 |
| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
| سعر النفط (\$/البرميل) | 16.86 | 20.29 | 18.86 | 12.28 | 17.44 |
| دج/ \$ | 52.17 | 56.18 | 58.41 | 60.35 | 69.31 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

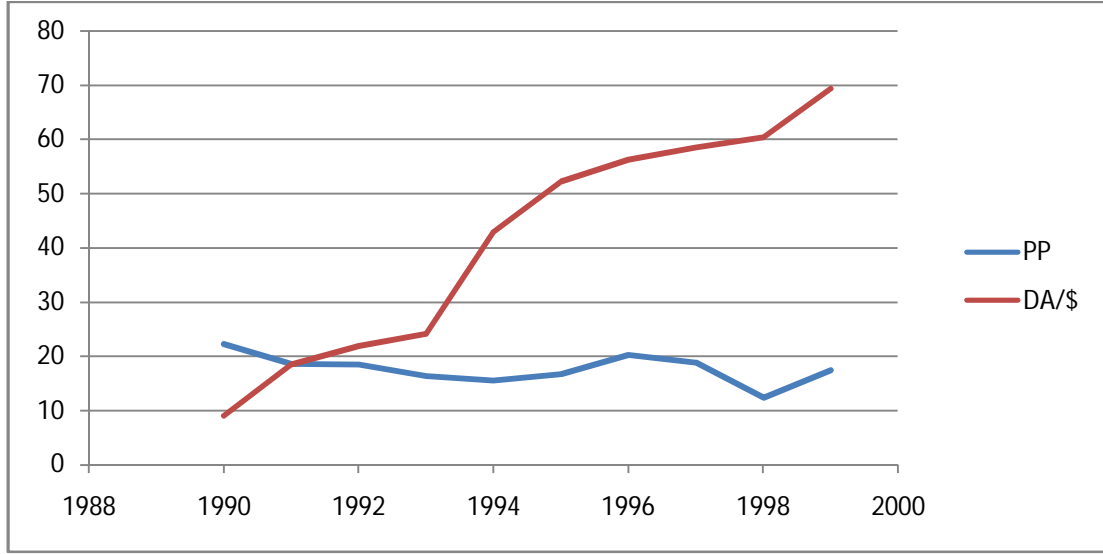
www.imf.org.data-imf.org، تاريخ الاطلاع: 2017/2/29.

www.banque-of-Algerie.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/3/5.

www.opec.org.annuel، تاريخ الاطلاع: 2017/2/29.

واصل كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وسعر النفط في التراجع الى 42.90 (دج/ \$) و 15.53 (\$/البرميل) سنة 1994، ليتحسن سعر النفط سنة 1995 ليصل إلى 16.86 (\$/البرميل) لتتخفف بذلك قيمة الدينار ليصل إلى 52.17 (دج/ \$)، ليرتفع سعر النفط مسجلا 20.29 (\$/البرميل) سنة 1996 مع تراجع الدينار بسعر صرف 56.18 (دج/ \$). إلا أن سعر النفط عاد للانخفاض مجددا سنة 1997 ليشهد صدمة نفطية سنة 1998 حيث وصل سعر البرميل إلى 12.28 دولار، ومع انهيار أسعار البترول أننا نلاحظ أن كل من سعر صرف الدينار مقابل الدولار مازال يسجل تراجعا ليصل إلى 60.35 (دج/ \$)، ليتحسن سعر النفط سنة 1999 مسجلا 17.44 (\$/البرميل) في حين استمر تراجع سعر صرف الدينار ليصل إلى 69.31 (دج/ \$) من نفس السنة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-2): تطور سعر النفط وسعر الصرف الجزائري للفترة (1990 - 1999)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة في الجدول رقم (7-2).

ثالثا: أداء الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة (2000 - 2016)

شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا حيث وصل سعر البرميل في سنة 2000 إلى 28.5 دولار في حين كان سعر صرف الدينار يصل إلى 75.34 (دج/\$)، إلا أن أسعار النفط انخفضت سنتي 2001 و2002 لتصل إلى 23.12 (\$/للبرميل) و 24.36 (\$/للبرميل) على التوالي في مقابل هذا واصل الدينار في التراجع أمام الدولار ليصل إلى 77.82 (دج/\$) سنة 2001 وإلى 79.72 (دج/\$) سنة 2002، إلا أنه مع بداية 2003 بدأت قيمة الدينار تتخفص مقابل الدولار لتصل إلى 72.61 (دج/\$) وتزامن هذا ومع تحسن أسعار النفط بسعر 29.01 (\$/للبرميل) وفي فترة 2003 إلى 2006 شهدت لأسعار تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض استمر هذا الوضع إلى غاية 2008. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-8): تطور أسعار النفط وسعر صرف الجزائري للفترة (2000 - 2016)

| السنوات | سعر النفط (\$/البرميل) | دج/ \$ | السنوات | سعر النفط (\$/البرميل) | دج/ \$ |
|---------|------------------------|--------|---------|------------------------|--------|
| 2000 | 28.5 | 75.34 | 2009 | 62.25 | 72.64 |
| 2001 | 24.8 | 77.82 | 2010 | 80.15 | 74.4 |
| 2002 | 25.2 | 79.72 | 2011 | 112.94 | 72.85 |
| 2003 | 29.01 | 72.61 | 2012 | 111.04 | 77.55 |
| 2004 | 38.7 | 72.61 | 2013 | 109.55 | 78.38 |
| 2005 | 54.6 | 73.38 | 2014 | 100.76 | 96.54 |
| 2006 | 65.7 | 71.15 | 2015 | 52.79 | 104.95 |
| 2007 | 74.8 | 66.83 | 2016 | 47.16 | 110.26 |
| 2008 | 99.9 | 71.18 | / | / | / |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

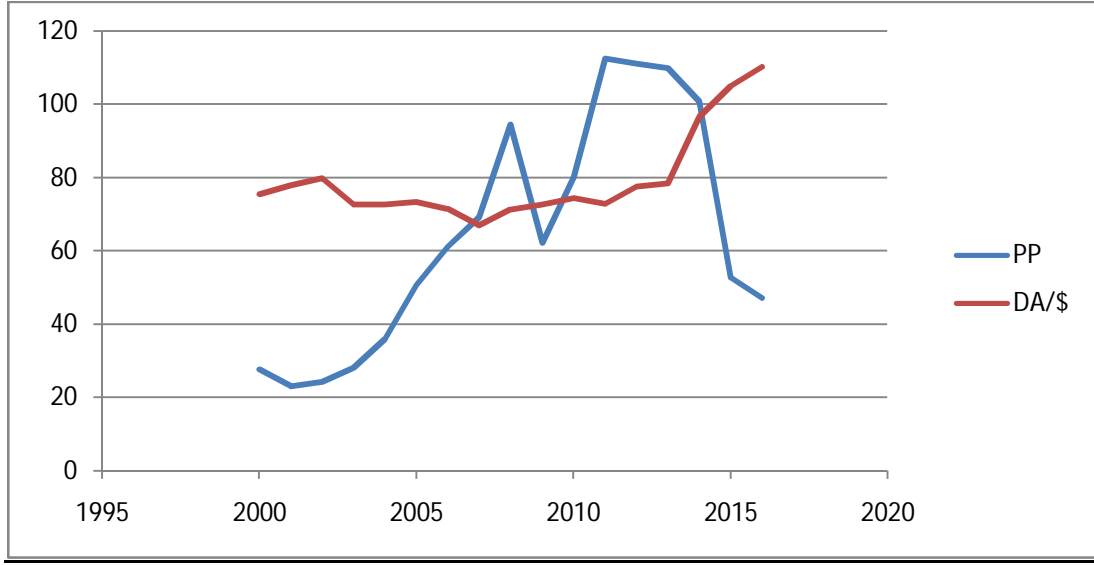
<http://www.banque-of-Algerie.dz>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/7.

<http://www.IMF.ORG.data-imf.org>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/11.

<http://www.Opec.org.annuel>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/11.

ونلاحظ أيضا من الجدول انه مع بداية سنة 2008 التي تزامنت مع أزمة الرهن العقاري العالمية أين ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير لتصل إلى 99.9 (\$ / للبرميل) لتشهد بذلك قيمة الدينار انخفاض طفيف أمام الدولار منتقلا من 66.83 (دج/ \$) سنة 2007 إلى 72.64 (دج/ \$) سنة 2009. ومع بداية 2011 ارتفعت أسعار النفط إلى 112.91 (\$ / للبرميل) في حين عرف الدينار تراجعا أمام الدولار ليصل إلى 72.85 (دج/ \$)، ليستمر ذلك إلى غاية سنة 2013 لينخفض سعر النفط إلى 100.76 (\$ / للبرميل) سنة 2014، ومع دخول سنة 2015 انهارت أسعار النفط من 100.76 (\$ / للبرميل) سنة 2014 إلى 52.79 (\$ / للبرميل) مشكلتا بذلك صدمة نفطية وكان لذلك اثر كبير حيث تراجعت قيمة لدينار مقابل الدولار لتصل سنة 2015 إلى 104.95 (دج/ \$)، لتستمر أسعار النفط في الانخفاض لتصل إلى 47.16 (\$ / للبرميل) إلى غاية يومنا هذا. والشكل الموالي يوضح التقلبات التي مر بها كل من سعر النفط وسعر صرف الدينار مقابل الدولار.

الشكل رقم (2-2): تطور سعر النفط وسعر الصرف الجزائري (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة في الجدول رقم (8-2).

المطلب الثالث: تحليل تطور احتياطات الصرف الجزائري في ظل الصدمات النفطية

باعتبار تأثر أسعار الصرف بتقلبات أسعار النفط واستمرار توالي الصدمات النفطية ورغم قيام الجزائر بعدة تعديلات في نظام الصرف، غير أن تأثير الصدمات لا يزال كبيرا على احتياطات الصرف.

أولاً: اثر سعر النفط على احتياطي الصرف الجزائري (1985 - 1999)

أسهم احتياطي الصرف الأجنبي في الحفاظ على استقرار العملة امن خلال تدخل البنك المركزي الجزائري في سوق الصرف من أجل لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينيات تقلبات نتيجة تغيرات العوائد النفطية التي تظل تخضع لتحركات أسعار النفط وكما هو ملاحظ بأنه في السبعينيات تغير كبير ومحسوس حيث وصلت حينها إلى 912.192 مليون دولار في سنة 1973 اثر الصدمة النفطية الأولى، لتليها زيادة أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974 وهذه المرحلة تعتبر مهمة حيث قررت دول الأوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار.¹

أما في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاضا في وسط الثمانينيات لتكون الصدمة البترولية عام 1986 والانخفاض المتزامن لسعر الدولار في أسواق الصرف لتدخل

¹ - سمية موري وعبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص: 152.

الاقتصاد الجزائري في إصلاحات اقتصادية جذرية، من بينها إصلاح نظام الصرف، وذلك من خلال تبني الانزلاق التدريجي للدينار أين وصلت احتياط الصرف إلى 3.84 (مليار \$)، ارتفعت احتياطيات الصرف سنة 1987 إلى 4.34 (مليار \$) وهذا مع ارتفاع أسعار النفط إلى 17.73 (\$/البرميل) وسنة 1990 ارتفع سعر النفط إلى 22.26 (\$/البرميل) في حين تراجعت احتياطيات الصرف إلى 2.70 (مليار \$) وذلك بسبب ارتفاع التزاماتها الخارجية (المديونية وخدمة الدين)، مما أدخل الدينار في أزمة خانقة ليشهد تحسنا أواخر التسعينيات فانتقل من 3.45 (مليار \$) سنة 1991 إلى 4.81 (مليار \$) سنة 1994 في ظل تذبذب أسعار النفط بين ارتفاع وانخفاض والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-9): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الجزائري للفترة (1986-1999)

| السنوات | سعر النفط (\$/البرميل) | احتياطيات الصرف (مليار \$) | السنوات | سعر النفط (\$/البرميل) | احتياطيات الصرف (مليار \$) |
|---------|------------------------|----------------------------|---------|------------------------|----------------------------|
| 1986 | 13.53 | 3.84 | 1993 | 16.33 | 3.65 |
| 1987 | 17.73 | 4.34 | 1994 | 15.53 | 4.81 |
| 1988 | 14.24 | 3.19 | 1995 | 18.86 | 4.16 |
| 1989 | 17.31 | 3.08 | 1996 | 20.29 | 6.29 |
| 1990 | 22.26 | 2.70 | 1997 | 18.86 | 9.66 |
| 1991 | 18.62 | 3.45 | 1998 | 12.28 | 8.45 |
| 1992 | 18.44 | 3.31 | 1999 | 17.44 | 6.14 |

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على:

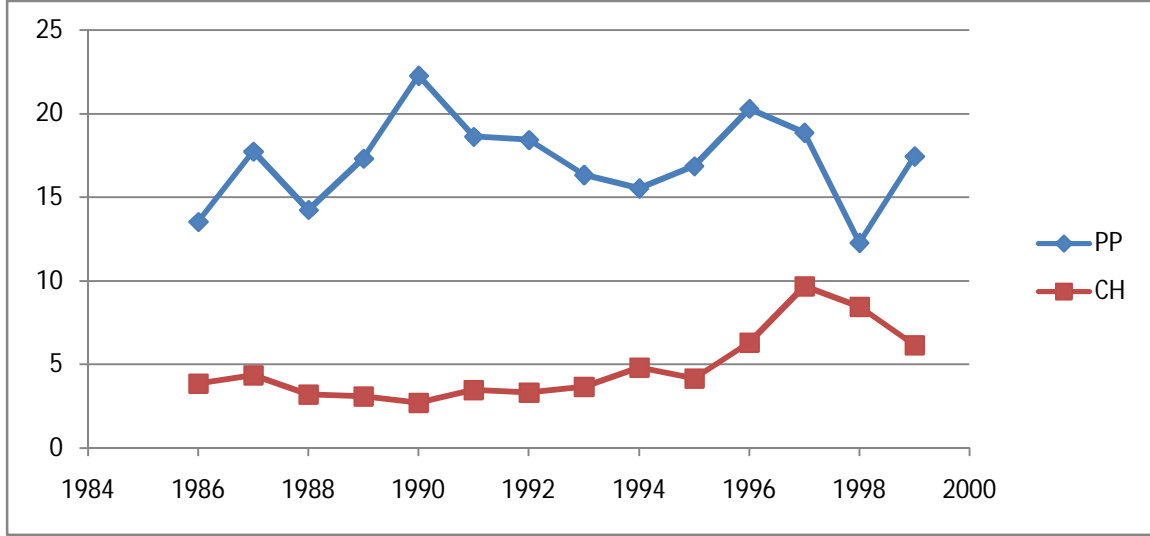
<http://www.banque d'Algérie.dz: bulletin Statistique de la banque d'Algérie>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/15.

<http://www.opec.org.annuel>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/11.

ونلاحظ أن احتياطيات الصرف تكون في علاقة طردية مع أسعار النفط، فخلال الفترة من سنة 1994 إلى 1997 شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا ليرتفع معه احتياط الصرف الجزائري محققا 9.66 (مليار \$) سنة 1997 إلا أنه عند حدوث الصدمة النفطية 1998 انخفض سعر النفط إلى 12.28 (\$/البرميل) لينخفض معه احتياطي الصرف ليصل إلى 8.45 (مليار \$) من نفس السنة، لتواصل

انخفاضها لتصل إلى 6.14 (مليار \$) سنة 1999. والشكل الموالي يوضح تطور احتياطي الصرف في ظل تقلب أسعار النفط.

الشكل رقم (2-3): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الجزائري للفترة (1986 - 1999)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة في الجدول رقم (2-9).

ثانيا: اثر سعر النفط في احتياطي الصرف الجزائري للفترة (2000 - 2016)

في سنة 2000 شهدت احتياطات الصرف زيادة معتبرة قدرت بـ 13.55 (مليار \$) وهذا مع ارتفاع سعر النفط إلى 28.5 (\$/ للبرميل) مقارنة بسنة 1999 واستمرت أسعار النفط واحتياطات الصرف في الزيادة لتحقق أعلى قيمة لها في 2008 لتصل إلى 148.09 (مليار \$) مع سعر نفط 99.9 \$ / للبرميل، وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-10): تطور أسعار النفط واحتياطات الصرف للفترة (2008 - 2000)

| السنوات | سعر النفط (\$/البرميل) | احتياطات الصرف (\$مليار) | السنوات | سعر النفط (\$/البرميل) | احتياطات الصرف (\$مليار) |
|---------|---------------------------|--------------------------------|---------|---------------------------|--------------------------------|
| 2000 | 28.5 | 13.55 | 2009 | 62.25 | 155.11 |
| 2001 | 24.8 | 19.62 | 2010 | 80.15 | 170.46 |
| 2002 | 25.2 | 25.15 | 2011 | 112.94 | 191.36 |
| 2003 | 29.01 | 35.45 | 2012 | 111.04 | 200.58 |
| 2004 | 38.7 | 45.69 | 2013 | 109.55 | 201.43 |
| 2005 | 54.6 | 59.16 | 2014 | 100.76 | 186.35 |
| 2006 | 65.7 | 81.46 | 2015 | 52.79 | 144.13 |
| 2007 | 74.8 | 114.97 | 2016 | 47.16 | 114.1 |
| 2008 | 99.9 | 148.09 | / | / | / |

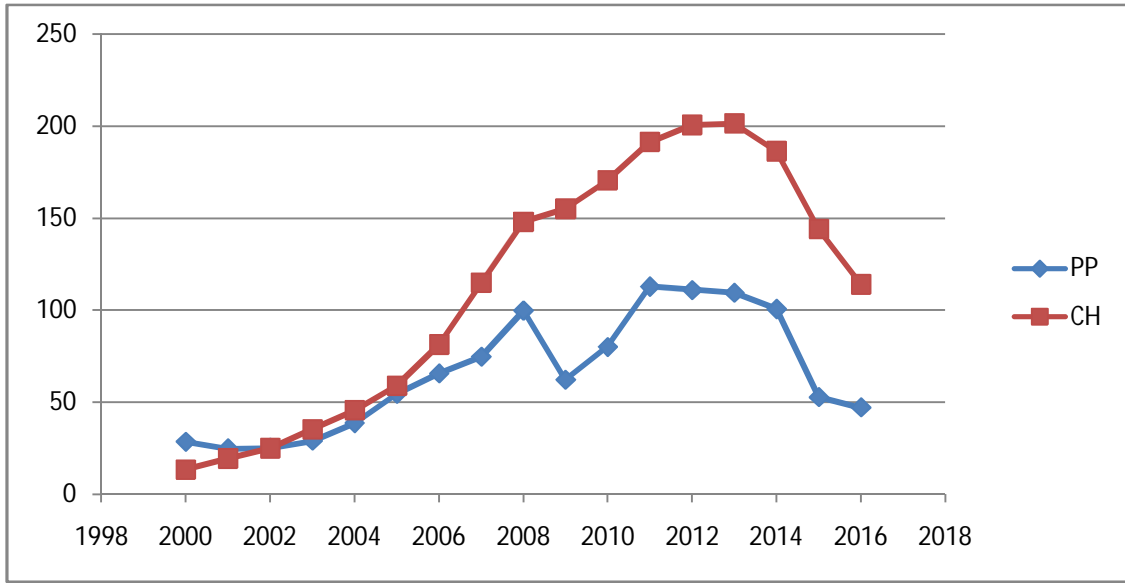
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البيانات من المصادر التالية:

<http://www.banque-of-Algerie.dz>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/15.

<http://www.opec.org.annuel>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/11.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول توصلت احتياطات الصرف في الارتفاع تدريجيا من سنة 2009 لتصل إلى 155.11 (\$ مليار) لتصل إلى أعلى سنة 2012 إلى 200.58 (\$ مليار) مع سعر نفط 111.04 (\$/البرميل)، لتبدأ احتياطات الصرف بالانخفاض تدريجيا في سنة 2014 حيث انتقل من 186.35 (\$ مليار) سنة 2014 إلى 144.1 (\$ مليار) سنة 2015 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 100.76 (\$/البرميل) سنة 2014 إلى 52.79 (\$/البرميل) في 2015، ليتواصل انخفاض أسعار النفط ليصل سنة 2016 إلى 47.16 (\$/البرميل) لتصل بذلك احتياطات الصرف إلى 114.1 (\$ مليار) والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-4): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الجزائري للفترة (2000 - 2016)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة في الجدول رقم (2-10).

من خلال الشكل يتضح انه كلما ارتفع سعر النفط زادت معه احتياطات الصرف الجزائري والعكس

صحيح.

خاتمة الفصل الثاني

نستنتج أن الصدمات النفطية تعبر عن الاختلال المفاجئ في توازن السوق النفطية يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار بسبب تحركات في الطلب و العرض حيث وقد شهد الاقتصاد العالمي عدة صدمات كان من أهمها صدمة 1986 التي انخفضت فيها الأسعار إلى مستويات قياسية والصدمة النفطية 2008 التي تزامنت مع أزمة الرهن العقاري لتشهد بذلك أسعار النفط ارتفاعا، وينتج عن تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض عدة أثار على كل الأطراف المتدخلة في السوق النفطية ففي حالة الانخفاض في الأسعار يكون هذا في صالح الدول المستوردة للنفط على عكس كل من الدول المصدرة له التي انخفضت عائداتها البترولية، أما الدول الصناعية فقد وتحسنت موازين مدفوعاتها إلا أن استثماراتها انخفضت، على عكس حالة ارتفاع أسعار النفط أين تكون الدول المصدرة للنفط المستفيد الأكبر من هذا الارتفاع وهذا على خلاف الدول الصناعية التي ترتفع بذلك تكاليف استثماراتها والدول المستوردة التي تسجل عجز في موازينها، وتنتقل عدوى تقلب أسعار النفط إلى كل الدول نتيجة ارتباطها بأسعار الصرف والمرتبطة بالدولار فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار والعكس صحيح. وتتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية، وباعتبار الجزائر بلد يعتمد اقتصاديا على النفط، فباعتبار الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة تسعى إلى تطويرها ورفع قدراتها الإنتاجية، حيث أجرت العديد من الإصلاحات على قطاع المحروقات وهذا راجع للمكانة الهامة التي يحتلها هذا القطاع في الجزائر، غير انه بعد الصدمة النفطية 1986 جعلت الجزائر تعيد النظر في نظام صرفها ليتضح أن سعر صرف الدينار الجزائري مر بعدة مراحل أساسية عرف فيها أحداث بارزة أملتتها التعديلات التي مست نظام الصرف في الجزائر، والهادفة إلى إعطاء الدينار الجزائري القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية حتى يواكب التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية، إلا أن أحداث مثل هذه التغيرات لم يمكنها من تخفيف حدة أثار الصدمات النفطية على قيمة الدينار الجزائري، فقد عرف الدينار الجزائري عدة تذبذبات تباينت بين الارتفاع والانخفاض ناتجة عن تقلبات كل من أسعار النفط وقيمة الدولار.



الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث

بعدما كان علماء الاقتصاد يحاولون حل المشكلات الاقتصادية عن طريق مختلف النظريات الاقتصادية أصبحوا الآن يعملون على قياس مختلف هذه الظواهر الاقتصادية من خلال علم الاقتصاد القياسي والنماذج المتعددة التي يقدمها لدراسة الظواهر الاقتصادية بأسلوب رياضي وإحصائي، فبعد التطرق إلى الإطار النظري لكل من سعر النفط والسوق النفطية العالمي وسعر الصرف، وتقديم تحليل لسعر الصرف، ومكانة النفط في الجزائر، نحاول في هذا الفصل القيام بتصميم نموذج قياسي اقتصادي بهدف معرفة اثر تقلبات سعر النفط على قيمة الدينار الجزائري من خلال سعر الصرف الفعلي الاسمي، ولتحقيق هذا الهدف يتم التطرق إلى مفهوم علم الاقتصاد القياسي ومناهجه المختلفة، والوقوف على أدوات التحليل الرياضي والإحصائي اللازمة لبناء نموذج قياسي يعبر عن الدراسة وهذا من خلال الاعتماد على السلاسل الزمنية والكشف عن استقراريتها واختيار نموذج قياسي يناسب متغيرات محل الدراسة من أجل تحويل العلاقة التي تربط سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري من أسلوب نظري إلى أسلوب رياضي رقمي ويتم ذلك باستخدام برنامج Eviews 9، لهذا تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية للأدوات الإحصائية المستعملة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر النفط على سعر الصرف الفعلي الاسمي باستخدام نموذج (ARDL).

المبحث الأول: نظرة عامة على الاقتصاد القياسي

يعتبر علم الاقتصاد القياسي* كغيره من العلوم التي تخلقها متطلبات الحياة المتجددة حيث برز هذا الأخير كفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يركز في مجمله على جمع البيانات وتحليلها رياضي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

أولاً: تعريف الاقتصاد القياسي: هناك العديد من التعاريف للاقتصاد القياسي منها:

يعرف الاقتصاد القياسي على انه:"علم يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدماً النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصائيات، ويعد علم الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد والتي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعاملات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية."¹

ويعرف أيضاً على انه:" هو تطبيق الطرق الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات."²

كما عرف أيضاً بأنه:" فرع منفصل عن الإحصاء الرياضي، لأنه يركز على المشاكل الكامنة في جمع وتحليل البيانات الاقتصادية غير التجريبية، لأن البيانات المتراكمة غير تجريبية من التجارب الضابطة على الأفراد، والشركات، أو قطاعات من الاقتصاد، وتسمى البيانات غير التجريبية في بعض الأحيان بيانات الرصد (المشاهدة) لتؤكد على حقيقة أن الباحث هو جامع سلبي (غير فعال) للبيانات، وغالباً ما يتم جمع البيانات التجريبية في بيئة مختبر العلوم الطبيعية، لكنها أكثر صعوبة في الحصول عليها في العلوم الاجتماعية."³

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد القياسي على انه: أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الكمي، يهتم بصياغة وتقدير واختيار وتحليل النماذج الاقتصادية مستخدماً النظرية الاقتصادية والإحصاء

¹ - محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص:13.

² - مجيد علي حسين وعفاف عب الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص:11.

³ - خالد محمد السواعي، القياس الاقتصادي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2016، ص:12.

* البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي هي مع تأسيس جمعية الاقتصاد القياسي Econometric Society في عام 1930 ودورية اكونومتريكا Econometrica Journal في عام 1933.

والرياضيات، بهدف اختيار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية من ناحية أخرى.

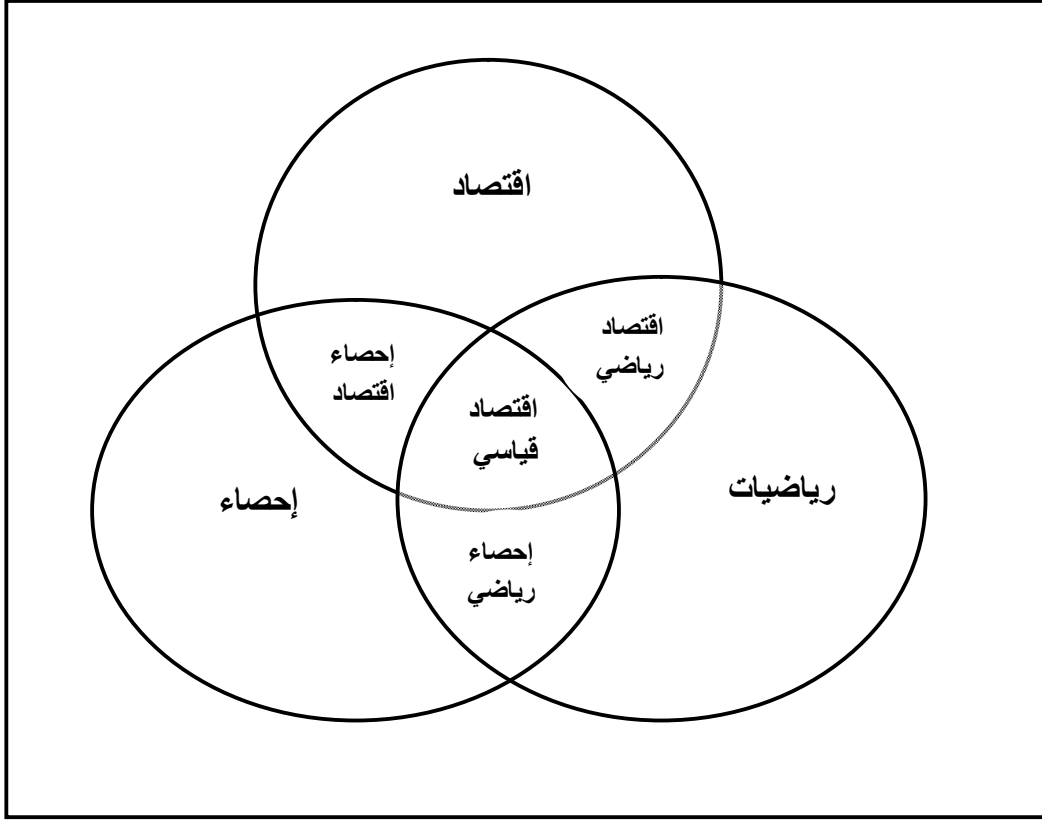
ثانياً: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى¹

للاقتصاد القياسي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الرياضي، حيث أن هذه الفروع تتكامل من أجل توفير قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية المختلفة حيث يلاحظ أن الاقتصاد القياسي ناتج من حاصل تفاعل ثلاث علوم أساسية هي الاقتصاد والإحصاء والرياضيات، إن الاقتصاد القياسي يختلف عن الاقتصاد الرياضي (Mathématique Economiques) في أنه يحتوي في النماذج القياسية (Model Econométrique) بينما تكون نماذج الاقتصاد الرياضي (Mathématique Econométrique Model) محددة ومضبوطة في صيغتها (Extra or Economique) (déterministe forme)، كما يختلف الاقتصاد القياسي عن الإحصاء الاقتصادي (Economique Statiques) في أنه يهتم بتقدير النماذج إحصائياً واختبارها للتأكد من حسن مطابقتها للواقع ومن ثم استعمالها بهدف تحقيق أهداف النموذج القياسي بينما يهتم الإحصاء الاقتصادي بأساليب جمع واعداد وتصنيف البيانات الاقتصادية كذلك يختلف الاقتصاد القياسي عن الإحصاء الرياضي (Statiques Mathématique) فالبيانات الاقتصادية غير مختبرة (Mon expérimental data) إذ أنه لا يمكن الحصول عليها بإجراء تجارب متحكم فيها، وبالتالي فإنها لا تستوفى الفروض العشوائية الأساسية اللازمة لاستخدام الإحصاء الرياضي على الرغم من أن الإحصاء الرياضي يجهز الاقتصاد القياسي بأدوات تحليلية تستخدم في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة في معالجة الأخطاء في قياسات تلك المتغيرات.

يمكن ملاحظة العلاقة بين الاقتصاد القياسي والعلوم الأخرى من خلال الشكل التالي:

¹ - حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البيازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007، ص: 20.

الشكل رقم (3-1): علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى



المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص:21.

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي كغيره من العلوم انشأ بغرض تحقيق جملة من الأهداف يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- بناء نموذج قياسي، أي بناء نموذج اقتصادي مبني على الملاحظة بشكل يمكن اختياره. وهناك العديد من الطرق لذلك نختار الشكل المناسب، تحديد البناء العشوائي للمتغيرات، وهكذا. هذا يكون الجزء التحديدي من العمل القياسي.¹
- اختيار النظريات الاقتصادية والتحقق من مدى انطباق هذه النظرية مع الواقع الفعلي، ومن ثم يمكن قبولها أو رفضها أو تعديلها والتوصل إلى نظرية اقتصادية جديدة.

¹ - نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في لاقتصاد القياسي، علوم اقتصادية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص: 8. www.fac.KSA.eud.sa sitof he related to faculties websites of king. تاريخ الاطلاع: 2017/3/5.

- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال توفيره لتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، هذه التقديرات تعتبر مهمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- المساعدة في وضع وتقييم السياسات الاقتصادية من خلال توفيره للتنبؤات عن المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية.¹

المطلب الثالث: مراحل إعداد نماذج الاقتصاد القياسي

تتضمن بحوث الاقتصاد القياسي بصفة عامة المراحل التالية:²

- 1- صياغة فروض النظرية الاقتصادية: وذلك انطلاقاً من طبيعة العلاقات الاقتصادية المختلفة.
- 2- تقدير معالم النموذج: استخدام طرق معينة في عملية التقدير كطريقة المربعات الصغرى العادية، أو المربعات الصغرى الديناميكية،.... الخ.
- 3- اختبار المعالم المقدرة للنموذج: معرفة ما إذا كانت معالم النموذج المقدر تعكس الواقع فعلاً، حيث لإيجاد معدلات البطالة عند معدل نمو اقتصادي معين يمكن الحصول على معدل بطالة قريب من معدل البطالة الفعلي، فمعالم النموذج لا بد أن تكون صحيحة إلى حد ما عند تقديرها بحيث تتماشى مع النظرية وتعكس القوة التأثيرية له كما تفيد بذلك البيانات المتاحة على أرض الواقع.
- 4- تقييم القدرة التنبؤية للنموذج: من خلال فحصه والتأكد من أن النموذج له القدرة على شرح التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، فكلما كانت قدرته كبيرة على شرح هذه التغيرات كلما صار النموذج قوي والعكس صحيح

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية للأدوات الإحصائية المستعملة

إن بناء أي نموذج قياسي يعتمد على جملة من القيم الإحصائية تخضع لجملة من الاختبارات لضمان استقراريتها ثم اختيار النموذج المناسب للدراسة حسب نتائج استقرار السلاسل.

المطلب الأول: ماهية السلسلة الزمنية

السلاسل الزمنية هي أساس بناء النموذج القياسي وهي نوعان المستقرة وغير المستقرة.

¹ - سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 27.
² - دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 12-13.

أولاً: تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية هي: "مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أكان إقليم أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة. وتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة".¹

ثانياً: أنواع السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة (Stationary Time Series) وسلاسل زمنية غير مستقرة (Stationary Time Series Non) أي ذات اتجاه.

1- السلسلة الزمنية المستقرة:²

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية، والتي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن، ولها عدة خصائص حيث تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا توفرت على الخصائص التالية:

$$E(Y_t) = \mu \quad \text{- ثبات متوسط القيم عبر الزمن}$$

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta \quad \text{- ثبات التباين عبر الزمن}$$

- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

¹ - محمد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد، الجزائر، 2011، ص: 195.
² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، السعودية، 2004، ص: 613.
www.soo.gukaz.com/index.php?option=com-edocman&view=document&id=39888&catid=6&Itemid=780.
 تاريخ الاطلاع: 2017/3/17.

2- السلسلة الزمنية غير المستقرة¹:

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

2-1- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (TS)*: هو مسار غير مستقر ولا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن (t) . في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أي صدمة في اللحظة (t) يكون عابراً، وهو يمثل عدم الاستقرار من نوع الاتجاه المحدد "Déterministe" تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي:

$$X_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

f_t : هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن.

ε_t : هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر.

2-2- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (DS)*: يعتبر هذا النوع من السلاسل أكثر انتشاراً مقارنة بالنوع الأول (TS) حيث يكون أثر الصدمة في لحظة، معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية، و تستعمل عادة طريقة الفروق (différence filtre au) من أجل إرجاعه لمستقرة، وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وعلى عكس المسار (TS) الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند لحظة زمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t) بحيث (ε_t) تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، وتكون في مسار (DS) علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

¹ - حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 146.
(Trend Stationary): (TS)*

المطلب الثاني: نماذج اختبار السلاسل الزمنية

تتميز معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية بعدم الاستقرار وبغياب صفة الاستقرار عن السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي نحصل عليه انحدار زائف، إضافة إلى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي وبالتالي سيتم الحصول على نتائج مضللة كارتفاع قيمة R^2 ، أو قيمة (t) التي تكون أعلى مما هي عليه، أو إحصائية (D-W) التي ستكون أقل مما هي عليه لذلك يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية هناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية منها: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) الذي يمكن أجرائه بعدة طرق، الأولى تدعى اختبار دكي-فولر (test Augmented Dickey Fuller) والثانية تدعى اختبار فيليب بيرون (Phillips Perron test)، (PP)، وهما من أهم الاختبارات المستخدمة وأكثرها شيوعاً لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.¹

أولاً: اختبار ديكلي فولر (DF): (Dickey Fuller)²

تعمل اختبارات ديكلي - فولر (Dickey-Fuller) (1979) على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic). لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)) والذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه وسط حسابي معدوم، تباين ثابت. وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

¹ - حيدر عباس دريبي، اثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 6، 2016، ص: 5.

* (DS): (Difference Stationary)

² - محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 207.

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الحدودي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كان أن $\phi = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\lambda = \phi - 1$$

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0$$

ويلاحظ أنه ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ فإن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$ وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$ أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروقات الأولى للفروقات الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا. وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة يتم إتباع الخطوات التالية:

1- نقوم بحساب ما يسمى بـ τ (المحسوبة) بعد تقدير الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\phi) Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أي:}$$

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بقسمة ϕ على الخطأ المعياري لها.

2- لا نستطيع مقارنة τ الجدولية بقيم t المحسوبة، حتى في العينات الكبيرة لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن t الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller ولذا يعرف هذا

الاختبار باختبار، Dickey & Fuller (DF-Test)

3- القرار:

- إذا كانت τ المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض فرض العدم $H_0: \phi = 1$ ، أو $\lambda = 0$ ونقبل الفرض البديل $H_1: \lambda \neq 0$ أو $\lambda \neq 0$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

- إذا كانت τ المحسوبة أكبر من t الجدولية نقبل فرض العدم $H_0: \phi = 1$ ونرفض الفرض البديل $(H_1: \lambda \neq 0 \neq 1)$ وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey & Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا $\lambda = \phi - 1$ تصبح:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{..... (1)}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{..... (2)}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{..... (3)}$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: \phi = 1$ مع مراعاة أنه تم إدخال

الحد الثابت c في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام bt في الزمن t ويتمثل في الصيغة (3)

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيتان كالتالي:

$$H_0: \lambda=0 \quad (\phi = 0)$$

$$H_1: \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 0)$$

- إذا تحققت الفرضية $H_0: \phi = 1$ ($H_0: \lambda = 0$) في احد النماذج الثلاثة فان السلسلة غير مستقرة.
 - في النموذج (3) إذا قبلنا الفرضية البديلة ($H_1: \phi \neq 1$) وكانت b معنوية مختلف عن الصفر فان النموذج من نوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الانحدار.

- حسب الفرضية H_0 فان القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من اجل الاختبار لذلك عمد "ديكي فولر" إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر ϕ ، وذلك بمساعدة "مونتني - كارلو" حيث جدول والقيم الحرجة من اجل عينات ذات أطوال مختلفة، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ϵ_t فان الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولر المطور.

ثانيا: اختبار ديكي فولر الموسع **Augmented Dickey Fuller (ADF)**¹

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي- فولر البسيط، فإن النموذج ϵ_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور "ديكي فولر" 1981 اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF Test) إن اختبارات ADF تركز على الفرضية $H_1: P < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \xi_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \xi_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \xi_t \dots \dots \dots (6)$$

إن اختبار (ADF) يحمل نفس خصائص اختبار (DF) بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، الخ. ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، يمكن أن نحدد قيمة p حسب معيار (AKAIKE) أو معيار (Schwarz) كالآتي:²

¹ - محمد شبيخي، مرجع سابق، ص: 201.
² - نفس المرجع السابق، ص: 253.

1 - معيار (AKAIKE):

يعد الأكثر استعمالاً، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$AIC(p, q) = \sigma^2 \cdot \exp\left\{2\left(\frac{p+q}{T}\right)\right\}$$

حيث σ^2 تباين البواقي المحسوبة بطريقة المعقولة العظمى أي بقسمة مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط كما أن المقدار $(p+q)$ هنا يشير إلى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج، كما يمكن كتابة هذا المعيار في شكل لوغاريتمي كما يلي:

$$AIC(p, q) = Ln(\sigma^2) + \left(\frac{p+q}{T}\right)$$

وبسبب إعطاء وزنه أكبر للنماذج المستعملة أكبر عدد من المشاهدات عدل كما يلي:

$$NAIC(p, q) = \frac{AIC(p, q)}{T}$$

وهنا يكون الاختبار على أساس أصغر قيمة للمعيار، أي نفضل النموذج الذي يحقق أصغر AIC أو NAIC

2 - معيار (Schwarz):

رغبة في تحقيق خصائص تقاربية، اقترح (Schwarz) 1979 التعديل التالي:

$$BIC = Ln(\sigma^2) + \left(\frac{p+q}{T}\right) \cdot LnT$$

يكون اختيار النموذج إذن على أساس أصغر قيمة لهذا المعيار.

ثالثاً: اختبار فليب بيرون : ¹(PP) Phillips – Perron Test

يقوم اختبار فليب بيرون 1988 على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية (Non- Paramétrique Adjustment) لتباين النموذج لكي يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويسمح هذا الاختبار بتجاوز مشكلتي

¹ - محمد دحماني ادريوش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص: 6. <http://Sites.google.com/site/masterqeco/premiersemestre>، تاريخ الاطلاع: 2017/3/17.

الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولر البسيط، ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار "ديكي فولر" وحساب الإحصائيات المرفقة لها.

2- تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ حيث: e_t الباقي المقدر.

3- تقدير العمل المصحح S_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، والمستخرج من هيكله التباينات المشتركة للبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_i^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{I+1} \right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات t المقدره بدلالة عدد المشاهدات الكلية n .

4- حساب إحصائية فيليب بيرون (pp):

$$t^* \Phi_1 = \sqrt{K} \cdot \frac{(\Phi_1 - 1)}{\sigma_{\Phi_1}} + \frac{n(K-1)\sigma_{\Phi_1}}{\sqrt{K}}$$

مع: $K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$ الذي يساوي الواحد في الحالة التقريبية، إذا كان e_t يمثل تشويشا ابيض.

رابعا: اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) LM Test¹:

هو من بين أهم المعايير التي تستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي و من الرتبة أعلى من الواحد ومنه فهو أحد الاختبارات الذي يستخدم للكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار. وقد قدمه كل من (Godfrey - Breusch) تحت مسمى (Serial Correlation LM Test) كبديل للاختبار الشهير (DW) لأن اختبار (DW) له سلبيات منها:

- قد يعطي نتائج غير حاسمة عندما تقع نتيجة الاختبار المقدره في المناطق غير المحسومة في جدول القيم الحرجة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 65.

-الاختبار يعتبر غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطة كمتغير مستقل على يمين المعادلة.

-الاختبار لا في الاعتبار إلا الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى.

ولهذه الأسباب فإن اختبار (LM) يعتبر بديل جيد ويتلافى عيوب اختبار (DW).

وفي حالة اختبار (Breusch-Godfrey) نجد أن:

$$e_t = p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + \dots + p_m e_{t-m} + \varepsilon_t$$

ويلاحظ أن حد الخطأ العشوائي ε_t يرتبط بالحدود الخطأ العشوائي للفترات السابقة والى غاية الفترة m ويمكن دائما استخدام تقنية اختبار الفرضيات حيث نجد الفرض العدم غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_0 : P_1 = \dots = P_m = 0$$

مقابل الفرض البديل حيث يوجد ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_1 : P_1 \neq \dots \neq P_m \neq 0$$

لإجراء هذا اختبار (Breusch-Godfrey) لدينا احتمالان: إما اختبار (F) الكلاسيكية، سواء استخدام اختبار (Serial Correlation LM Test) الذي يتبع توزيع χ^2 أي:

$$(n-m) .R^2 \approx \chi^2$$

حيث تمثل n حجم العينة، m تمثل رتبة الارتباط الذاتي، R^2 تمثل معامل التحديد.

إذا كانت $(n-m) .R^2 < \chi^2$ الموجودة في الجدول وعند مستوى معنوية محددة (1%، 5%، 10%) حينها نرفض فرض العدم أي غياب ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ونقبل الفرض البديل بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

المطلب الثالث: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) * المقترح من طرف Pesaran, (1997, 2001) et al. في حالة تكون نتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى $I(0)$ و $I(1)$ على أن لا تكون متغيرات الدراسة من

الدرجة الثانية I(2) بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفرو الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك.¹

(Johanson Approach, (1988), Johansen-Juselius (1990), Engle and Granger 1987)

إن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود معلمات تتوافق و عدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع موزعة بين الأجل القصير وطويل الأجل، ويتم هذا النموذج بالخصائص التالية:²

- لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين.
- الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai 2003)
- نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey). لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة الكبير نموذج ARDL.
- يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس

¹ - محمد سي كمال، اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر : دراسة قياسية من 1980 الى 2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، ص: 110 .

² - محمد دحماني ادريوش وعبد القادر ناصور،:دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص: 16.

* (ARDL): Auto-Regressive Distribution Lags Models (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة)

المعادلة، وتحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.¹ وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود وتأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta(Y_t) = C + \lambda(Y_{t-1}) + \beta(X_{t-1}) + \sum_{i=1}^n a_i \Delta(Y)_{t-1} + \sum_{j=0}^m a_j \Delta(X)_{t-j} + \xi_t$$

حيث:

Δ : هو الفرق الأول.

Y : المتغير التابع.

X : المتغير المستقل.

C : الثابت.

λ, β : معلمات علاقة المدى الطويل.

α : معلمات المدى القصير.

ξ : أخطاء الحد العشوائي.

n : عدد فترات إبطاء المتغير التابع.

m : عدد فترات إبطاء المتغير المستقل.

إن الشكل العام لنموذج التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل المقترح سيكون كما يلي:

$$Y = a + bx$$

حيث:

$$b = -\beta/\lambda$$

$$a = -c/\lambda$$

$$Y = -c/\lambda + (-\beta/\lambda X)$$

بتعويض قيمة b و a تصبح المعادلة بالشكل التالي:

¹ - سالم العمري مخلد ومحمد عبد الهادي علاوين، الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1985 - 2000، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، ص: 25. www.kamatakji.com.markets، تاريخ الاطلاع: 2017/3/18.

ويتحدد عدد فترات الإبطاء الأمثل على أساس أقل قيمة لمعيار SC أو أقل قيمة لمعيار AIC وبالتالي فإن النموذج يكتب $ARDL(n,m)$ أي نموذج ARDL من الرتبة (n,m) .

للكشف عن وجود تكامل متزامن ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) وذلك لاختبار الفرضية H_0 والتي تنص على "عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج" أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل حيث:

$$H_0:\beta_1=\beta_2=0$$

و الفرض البديل الذي ينص على "وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

$$H_1:\beta_1\neq\beta_2\neq 0$$

نقوم بمقارنة القيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع القيم الجدولية الحرجة التي قدمها (Pesaran and

Al 2001) قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة

تكامل مشترك بين متغيرات لدراسة، ويفرق الباحثين بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى $I(1)$

والمتغيرات المتكاملة عند مستواها $I(0)$ أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة

أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من

الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر النفط في سعر الصرف الفعلي الاسمي باستخدام نموذج

(ARDL)

سيتم في هذه الدراسة القياسية التعرف على أثر تقلب سعر برمبل النفط على قيمة الدينار الجزائري

المعبر عنه معدل الصرف الفعلي الاسمي*¹ ولتحديد الشكل العام لهذه النماذج يفترض إيجاد صيغة

معينة للعلاقات الموجودة بين المتغيرين التي هي محل الدراسة.

* **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بنسبة موزعة أو جملة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كعملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية باعتبار أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها. فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتتنخفض قيمته بدلالة الفرنك الفرنسي ويبقى ثابت بالنسبة للين الياباني فيلتي سعرا الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار. ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف هما: عملة رئيسية عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلسلة العملات، الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

المطلب الأول: عينة الدراسة ووصف المتغيرات

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية سنوية لكل من أسعار النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي تمتد خلال الفترة (1990-2016) حيث تتكون هذه السلسلة من 27 مشاهدة. لقد تم إحصاء جميع المتغيرات في جدول والذي من خلاله سيتم دراسة تأثير سعر برميل النفط على معدل الصرف الفعلي الاسمي الجزائري.

الجدول رقم (3-1): تطور سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي الجزائري (1990-2016)

| السنوات | سعر النفط (\$/للبرميل) | معدل الصرف الفعلي الاسمي | السنوات | سعر النفط (\$/للبرميل) | معدل الصرف الفعلي الاسمي |
|---------|---------------------------|-----------------------------|---------|---------------------------|-----------------------------|
| 1990 | 22.26 | 665,37 | 2004 | 38,7 | 109,15 |
| 1991 | 18.62 | 331,46 | 2005 | 54,6 | 105,79 |
| 1992 | 18,42 | 268,08 | 2006 | 65,7 | 105,91 |
| 1993 | 16,33 | 277,78 | 2007 | 74,8 | 104,13 |
| 1994 | 15,53 | 196,88 | 2008 | 99,9 | 106,63 |
| 1995 | 16,86 | 129,95 | 2009 | 62,25 | 100,91 |
| 1996 | 20,29 | 116,54 | 2010 | 80,15 | 100 |
| 1997 | 18,86 | 125,05 | 2011 | 112,94 | 98,25 |
| 1998 | 12,28 | 130,93 | 2012 | 111,04 | 97,67 |
| 1999 | 17,44 | 123,69 | 2013 | 109,55 | 95 |
| 2000 | 28,5 | 122,91 | 2014 | 100,76 | 96,01 |
| 2001 | 24,8 | 127,36 | 2015 | 52,79 | 89,59 |
| 2002 | 25,2 | 120,78 | 2016 | 47,16 | 84,07 |
| 2003 | 29,01 | 109,52 | / | / | / |

source:

WWW.IMF.ORG.data-imf.org، تاريخ الاطلاع: 2016/12/29.

WWW.opec.org، تاريخ الاطلاع: 2016/12/29.

أولاً: تقديم المتغيرات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات كما يلي:

1- المتغيرات التابعة

NEER: معدل الصرف الفعلي الاسمي (National Effective Exchange Rate)

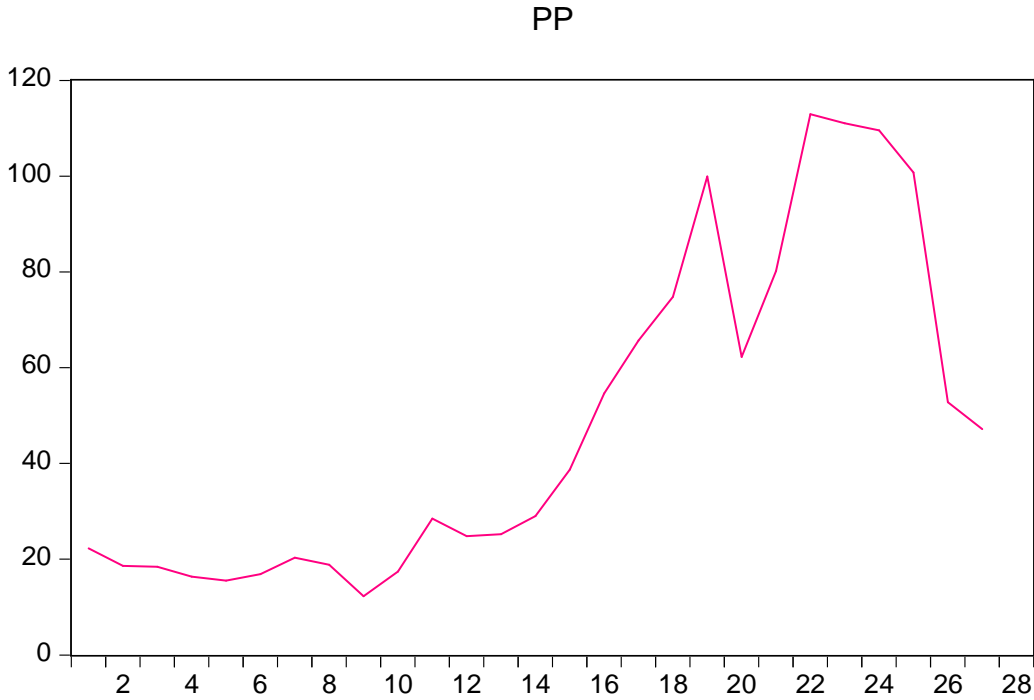
2- المتغيرات المستقلة

PP: سعر برميل النفط بالدولار (Prix Pétrole)

3- عرض السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة

تم الاعتماد في تقدير هذا النموذج على متغير واحد تابع (معدل الصرف الفعلي الاسمي)، ومتغير واحد مستقل (سعر برميل النفط). وفي ما يلي عرض بياني للسلسلتين.

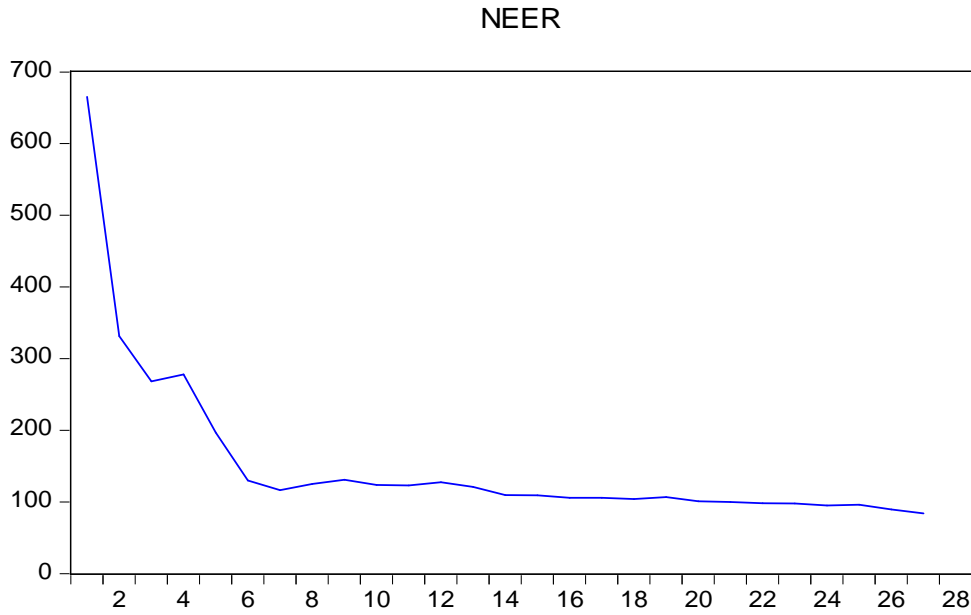
الشكل رقم (2-3): رسم بياني لسلسلة سعر النفط



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

من خلال الشكل نلاحظ أن أسعار النفط متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وغير مستقرة.

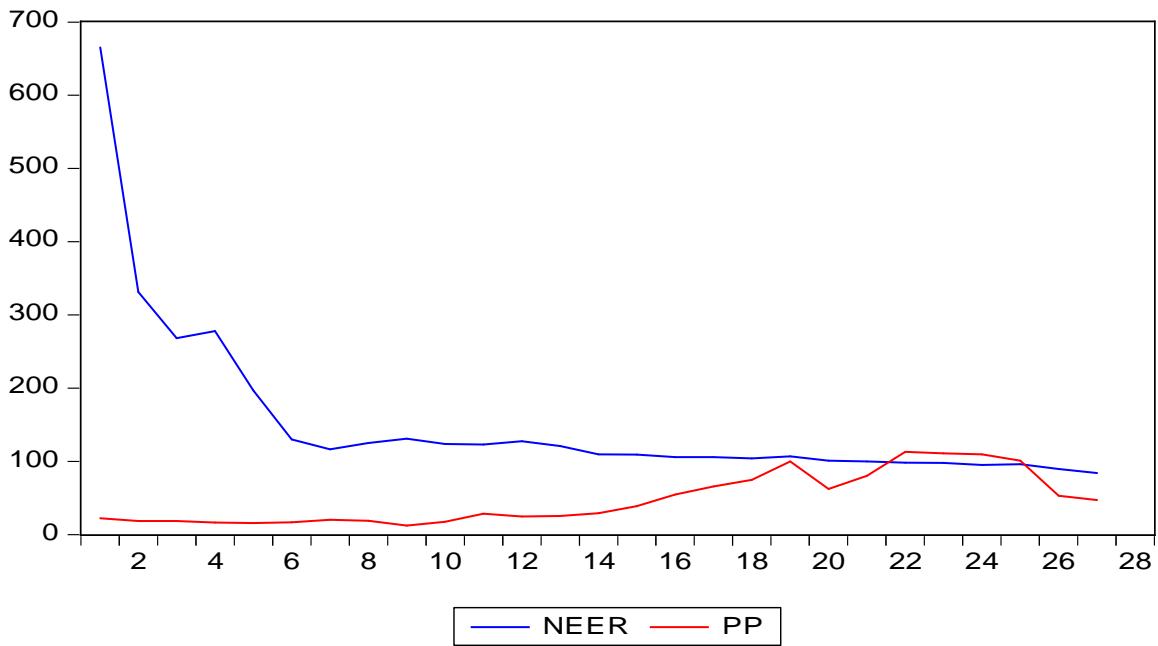
الشكل رقم (3-3): رسم بياني لسلسلة سعر الصرف الفعلي الاسمي



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

نلاحظ من الشكل أن سعر الصرف الفعلي الاسمي في البداية مرتفع ثم يبدأ في التناقص نحو الانخفاض.

الشكل رقم (4-3): رسم بياني لتطور سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

من خلال الشكل نلاحظ أن سعر النفط منخفض في المقابل سعر الصرف مرتفع ثم يبدأ سعر النفط في الارتفاع يبدأ معه سعر الصرف بالانخفاض

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم الكشف عن رتب استقرار السلاسل الزمنية بحيث يبيننا هذا الاختبار بوجود سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى (level) وسلاسل زمنية مستقرة عند الفرق الأول (1st Difference).

ويمكن القيام باختبار ديكي- فولر (ADF) مباشرة على برنامج Eviews 9 ونحصل على النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)

| ADF | | | | | | متغيرات الدراسة |
|------------------------|--------------------|----------------|------------------------|--------------------|-----------------|--------------------|
| عند الفرق الاول | | | عد المستوى | | | |
| دون قاطع ودون اتجاه | القاطع والاتجاه | القاطع | دون قاطع ودون اتجاه | القاطع والاتجاه | القاطع | |
| -4.6734 *** | -4.5812 *** | -4.5964 *** | -0.5043 | -1.5347 | -1.2952 | PP |
| -3.6775 *** | -4.6479 *** | -3.9637 *** | -3.0009 *** | -2.9249 *** | -11.2790 *** | NEER |

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9، (هذا ما يبينه الملحق رقم (04))

يشير الرمز (***) أن كل من المتغيرين PP و NEER ذو معنوية كبيرة عند 1% انطلاقاً من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، ويتضح من الجدول القيمة الإحصائية (t) (T-Statistic) المحسوبة لكل متغير، وقد كشفت نتائج اختبار (ADF) بالنسبة لسلسلة سعر الصرف الفعلي الاسمي أنها مستقرة عند المستوى، لأن قيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقاطع والقاطع والاتجاه، ودون قاطع ودون اتجاه) عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالنسبة لسلسلة سعر النفط نجد أنها تحتوي على جذر الوحدة لأن (t) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومنه فإن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، لكن بعد

إجراء الفرق الأول تصبح السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى وبالتالي أصبحت السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة.

وايضا يمكن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اجراء اختبار فيليب- بيرون (PP) مباشرة على برنامج Eviews 9 ونحصل على النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): نتائج اختبار فيليب- بيرون (PP)

| PP | | | | | | متغيرات الدراسة |
|-----------------------|-----------------|-----------------|-----------------------|--------------------|-----------------|--------------------|
| عند الفرق الأول | | | عند المستوى | | | |
| دون قاطع ودون اتجه | القاطع والاتجاه | القاطع | دون قاطع ودون اتجه | القاطع والاتجاه | القاطع | |
| -4.6654 *** | -4.5690 *** | -4.5845 *** | -0.5043 | -1.5347 | -1.2952 | PP |
| -12.3966 *** | -13.9048 *** | -13.0040 *** | -5.5500 *** | -14.2886 *** | -12.9648 *** | NEER |

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9، (هذا ما يبينه الملحق رقم (04))

يشير الرمز (***) أن كل من المتغيرين PP و NEER ذو معنوية كبيرة عند 1% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، من خلال إجراء اختبار فيليب- بيرون (PP) تم التوصل الى نفس نتائج اختبار (ADF)، حيث سلسلة سعر الصرف الفعلي الاسمي مستقر عند المستوى بينما سلسلة سعر النفط تستقر عند الفرق الأول.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة (ARDL)

حسب نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) فان سعر الصرف الفعلي الاسمي مستقر عند المستوى، بينما سلسلة سعر النفط لا تستقر عند المستوى بل استقرت عند الفرق الأول. فاصبت السلاسل لا تحتوي

على جذور واختبار طبيعة العلاقة بين متغير سعر النفط (pp) وسعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) في الأجل القصير والأجل الطويل وبالتالي سيتم اعتماد نموذج اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باستعمال منهج الحدود (ARDL) وذلك لتوافر شروط إجراء هذا الاختبار بين متغيرات الدراسة اعتمادا على برنامج (Eviews 9).

أولاً: تقدير معادلة الانحدار الذاتي

يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل تقدير التي سيتم اختبارها الشكل التالي:

الجدول رقم (3-4): تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج (ARDL)

| عدد فترات الإبطاء | متغيرات النموذج |
|-------------------|-----------------|
| 03 | pp |
| 03 | NEER |

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9، (هذا ما يبينه الملحق رقم (05))

نلاحظ من الجدول رقم (3-4) أن النموذج الأمثل الذي يعطي اقل قيمة لمعيار (Schwarz) هو $ARDL(3,3)$ حيث انه تم تحديد أقصى عدد فترات إبطاء ب 4 فترات، كما يتضمن النموذج ثابت من غير اتجاه عام، وبالتالي تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta(NEER) = C + \beta_1(NEER_{-1}) + \beta_2(PP_{-1}) + \sum_{i=1}^n a_i \Delta(NEER)_{t-1} + \sum_{j=0}^m a_j \Delta(PP)_{t-j} + \xi_t$$

حيث أن:

$$C + \lambda_1(NEER_{-1}) + \beta(PP_{-1})$$

تمثل معادلة الأجل الطويل.

$$\sum_{i=1}^n a_i \Delta(NEER)_{t-1} + \sum_{j=0}^m a_j \Delta(PP)_{t-j} + \xi_t$$

تمثل معادلة الأجل القصير.

ثانياً: اختبارات جودة النموذج

يقوم نموذج (ARDL) كمرحلة أولى للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر النفط، وقبل دراسة هذه العلاقة يجب التأكد من جودة النموذج ويتم ذلك من خلال عدة اختبارات.

1- اختبار (LM Test) للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء: للكشف عن وجود مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبار LM Test لوجود ارتباط ذاتي للأخطاء

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.000954 | Prob. F(1,15) | 0.9758 |
| Obs*R-squared | 0.001527 | Prob. Chi-Square(1) | 0.9688 |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

من خلال الجدول يتبين لنا أن معنوية إحصائية (t) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob= 0.9758) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

2- اختبار وجود عدم ثبات التباين للأخطاء: للكشف عن عدم ثبات التباين للأخطاء عن طريق استخدام اختبار (BREUSCH-PAGAN-GODFREY) وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار وجود عدم ثبات التباين للأخطاء

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|--|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.217386 | Prob. F(7,16) | 0.3490 |
| Obs*R-squared | 8.340403 | Prob. Chi-Square(7) | 0.3035 |
| Scaled explained SS | 2.837070 | Prob. Chi-Square(7) | 0.8997 |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

من خلال الجدول تظهر معنوية إحصائية (t) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0.3490) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم ثبات تباين الأخطاء.

3- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بحساب إحصائية (t) من خلال اختبار (WALD TEST) وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار فيشر لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل

| ARDL Bounds Test | | |
|--|----------|----------|
| Date: 03/12/17 Time: 16:37 | | |
| Sample: 4 27 | | |
| Included observations: 24 | | |
| Null Hypothesis: No long-run relationships exist | | |
| Test Statistic | Value | k |
| F-statistic | 85.82095 | 1 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
| 10% | 4.04 | 4.78 |
| 5% | 4.94 | 5.73 |
| 2.5% | 5.77 | 6.68 |
| 1% | 6.84 | 7.84 |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة $F\text{-statistic} = 85.82095$ أكبر من القيم الحرجة الأعلى عند مستوى معنوية 2.5% ، 5% و 10% وهو ما يجعلنا نرفض فرضية عدم التي تتص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تتص على أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر النفط.

ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ

نتائج تقدير العلاقة يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): نتائج قياس العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

| الإحتمال | المعلمة | متغيرات النموذج |
|----------|----------|-----------------|
| 0.0098 | - 0.2550 | PP |
| 0.0000 | -0.5672 | NEER |

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9، (هذا ما يبينه الملحق رقم (06))

ويتضح من الجدول أن المعلمة تصحيح الخطأ تساوي -0.567298 Coint Eq(-1) بإشارة سالبة، حيث يلاحظ أنها معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وان آلية تصحيح الخطى موجودة بالنموذج تقيس المعلمة وسرعة العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل معناه أن الشرط الكافي واللازم متحققان معناه أن 56.72% من الخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن التي هي سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، ويتضح من الجدول أن المعلمات المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت وظهور إشارة سالبة -0.25505 $pp=$ لسعر النفط يعني أن سعر النفط يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي. أي أن هناك ارتباط عكسي، وهو ما يعني العلاقة العكسية بين المتغير المستقل (سعر النفط) والمتغير التابع (معدل الصرف الفعلي الاسمي)، أي أنه كلما انخفض سعر النفط PPi بنسبة 1% يرتفع معدل الصرف الفعلي الاسمي $NEER$ بنسبة 25.51%. وعندما يرتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي هذا معناه انخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية. أي أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري.

حيث أن معادلة الأجل الطويل لتأثير سعر النفط على معدل الصرف الفعلي الاسمي بالشكل الموالي:

$$\Delta(NEER) = 66.23746 - 0.567298(NEER_{-1}) - 0.144692(PP_{-1})$$

وتصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$\Delta(NEER) = 116.7596 - 0.2551(PP)$$

ويمكن تقدير معادلة (ARDL) في المديين القصير والطويل من خلال المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta(NEER) = & 66.23746 - 0.567298(NEER_{-1}) - 0.144692(PP_{-1}) + \\ & 0.262590(NEER)_{t-1} - 0.325370(NEER)_{t-2} + \\ & 0.045114(PP) + 0.127837(PP)_{-1} + 0.109198(PP)_{-2} \end{aligned}$$

الجدول رقم (3-9): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

| الإحتمال | المعلمة | متغيرات النموذج |
|----------|-----------|-----------------|
| 0.0021 | 0.262590 | D(NEER(-1)) |
| 0.0000 | -0.325370 | D(NEER(-2)) |
| 0.6240 | 0.045114 | D(PP) |
| 0.1648 | 0.127837 | D(PP(-1)) |
| 0.3479 | 0.109198 | D(PP(-2)) |

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9، (هذا ما يبينه الملحق رقم (07))

حيث أن معادلة الأجل القصير تأخذ الشكل التالي:

$$\Delta(NEER) = 0.262590 (NEER)_{t-1} - 0.325370 (NEER)_{t-2} + 0.045114 (PP) + 0.127837 (PP)_{-1} + 0.109198 (PP)_{-2}$$

ونلاحظ أن كل قيم معاملات المتغير المستقل (PP) موجبة سواء كانت في المستوى أو عند الإبطاء الأول أو الثاني، بينما معنوية نلاحظ انه لا يتمتع بأي معنوية في جميع المستويات ومنه نستنتج أنه لا تأثير في الأجل القصير.

1- التفسير الاقتصادي

إن قيمة العملة الجزائرية مربوطة بتذبذب أسعار النفط، ويرجع الانخفاض الملاحظ في قيمة الدينار الجزائري الذي يخضع سعر صرفه لنظام التعويم الموجه إلى انخفاض أسعار النفط، وهذا باعتبار أن الجزائر بلد ريعي يعتمد كليا على قطاع المحروقات فهي بذلك معرضة للصدمات النفطية، فالنفط هو الركيزة الأساسية الوحيدة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل وحده ما نسبته 60% من الميزانية العامة، وذلك على اعتبار العلاقة المباشرة بين قيمة العملة والمحروقات التي تشكل 95% من الصادرات فالجزائر لا تصدر شيئا خارج المحروقات، لاسيما أن اقتصادها غير مبني على أسس اقتصادية متينة، فقيمة الدينار الجزائري تراجعت مباشرة لانخفاض سعر البترول في السوق الدولية، ومن الأسباب الأخرى لانخفاض قيمة الدينار الجزائري هو ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وهذا راجع للعلاقة العكسية التي تربط سعر النفط بالدولار فانخفاض سعر النفط وارتفاع قيمة الدولار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي

الاسمي بالتالي انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وما دام سعر النفط هو المحدد الرئيسي لقيمة العملة سيستمر ضعف الدينار الجزائري طالما انه لا توجد إشارة تدل على ارتفاع سعر النفط مستقبلا، كل ذلك يبنى أن التعويل على تحسن سعر القط لرفع قيمة الدينار الجزائري واستقرار سعر الصرف سيكون خيارا هشا.

خاتمة الفصل الثالث

يعد الاقتصاد القياسي علم يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصائيات من حاصل تفاعل ثلاث علوم أساسية هي الاقتصاد والإحصاء والرياضيات، ويهدف الاقتصاد القياسي إلى بناء نموذج قياسي واختيار النظريات الاقتصادية المساعدة في عملية اتخاذ القرارات وتقييم السياسات الاقتصادية تتضمن بحوث الاقتصاد القياسي صياغة فروض النظرية تقدير معالم النموذج تقييم المعالم المقدرة تقييم القدرة التنبؤية ولبناء النموذج نعتد على مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر ونميز بين نوعين سلسلة زمنية مستقرة وسلسلة زمنية غير مستقرة ولذا هناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية من أهمها اختبار ديكي فولر وفيليب بيرون ونستنتج من نتائج هذا الاختبار أن سلسلة لؤمنية لسعر الصرف تستقر عند المستوى بينما سلسلة سعر النفط لا تستقر إلا بعد الفرق الأول ولذلك تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي بفترة إبطاء موزعة (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدينين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وتحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة اثر تقلبات سعر النفط على قيمة الدينار الجزائري وأظهرت نتائج هذا الاختبار وجود علاقة عكسية بين سعر النفط سعر الصرف الفعلي الاسمي وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي دليل على انخفاض وتدهور قيمة الدينار الجزائري.

الخاتمة العامة

انطلاقاً مما سبق تبين أهمية سعر الصرف حيث يعد عنصر هام يساهم في توسيع الأسواق الدولية بصفته أداة ربط بين اقتصاديات دول العالم، وهذا السعر يتم تحديده في الغالب كأبي سلعة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، والجدوى من تغيرات سعر الصرف تتوف على مرونة الطالب في الداخل والخارج لمجموعة السلع والخدمات. وباعتبار أن النفط مادة هامة في الحياة الاقتصادية وسلعة إستراتيجية تعتمد عليها اغلب اقتصاديات العالم سواء كانت دول صناعية أو دول نامية مصدرة للنفط حيث عرفت أسعار النفط تطورات كبيرة وتقلبات حادة أدت إلى حدوث عدة صدمات نفطية تباينت آثارها بين ايجابية وسلبية وكان لها آثار كبيرة على مختلف دول العالم من بينها الجزائر .

فباعتبار أن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد جزائري منذ الاستقلال إلى اليوم اعتماده بشك كبير على المحروقات مما يجعله يتأثر بأهم الأحداث في السوق النفطية، فبالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الجزائر للحفاظ على استقرار قيمة الدينار الجزائري للتخفيف من التقلبات التي تحدث في السوق النفطية عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 بانزلاق تدريجي في سعر الصرف وهذا كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، فانخفاض أسعار النفط يعني انخفاض مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي وبالتالي ستخفيض احتياطات الصرف لدى البنك المركزي التي يستخدمها للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار عبر تدخلاته في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، فاستمرار تهاوي أسعار النفط يعني مزيداً من استخدام السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض سعر الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط، فلقد أكدت الصدمات النفطية ضعف نظام الصرف الجزائري، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي وتأثير ذلك على قيمة العملة.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

من اجل القيام بهذه الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار، وبعد اختبارها تم التوصل إلى ما يلي:

- بالنسبة لفرضية الأولى: أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف، حيث انه كلما زاد سعر النفط انخفض سعر الصرف، وبعد تحليل النموذج اتضح قبوله من الناحية الإحصائية، وذلك بعد خضوعه لمجموعة من الاختبارات حيث بلغ معامل التحديد المصحح ما

قيمته. Adjusted R-squared= 0.9710 ومن خلال اختبار فيشر عند معنوية 5% تم قبول النموذج من الناحية الإحصائية، وبعد ملاحظة إشارة معلمة المتغير المستقل سالبة وعليه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، وهذا بدوره ما يعكس طبيعة العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف.

- بالنسبة الفرضية الثانية: مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل أساسية عرف فيها عدة إصلاحات بارزة وتعديلات التي مست قيمة الدينار الجزائري، بدءا بثباته مقابل الفرنك الفرنسي ليتم التخلي عن اسعار الصرف الثابتة وتحديد قيمة الدينار على أساس سلة من مكونة من عملات سنة 1993، لتلجا الى تخفيض قيمة العملة بتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف سنة 1987، لتطبق بعدها قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي سنة 1991 تلاه تخفيض بنسبة 40.17% سنة 1994 ليعرف بعدها مرحلة تحول فعلي وذلك بالتخلي عن نظام الربط بسلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت، لتدخل مرحلة سوق الصرف ما بين البنوك، ومنذ 1996 يتم تسيير صرف الدينار حسب نظام التعويم المدار.

- بالنسبة الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة أن قطاع المحروقات هو الركيزة الأساسية إن لم تكن الوحيدة التي تعول عليها الدولة الجزائرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي فالنفط يسعر بالدولار الأمريكي مما ينعكس على الدول المصدرة للبترول من ضمنها الجزائر ويتأثر الاقتصاد الجزائري بالتقلبات التي تحدث في قيمة الدولار باعتبار الجزائر تقبض مداخلها من النفط بالدولار وهذه المداخل هي المصدر الرئيسي في تميل المشاريع التنموية والاقتصادية في الجزائر.

ثانيا: نتائج الدراسة

- تختلف طريقة تحديد سعر الصرف من دولة إلى أخرى حسب العوامل الاقتصادية المتاحة، لذا يوجد عدة أنظمة للصرف.
- لسعر الصرف عدة مناهج ونظريات تعمل على تفسير الاختلافات المتباينة فيه بين الدول وسياسات تعمل على تحديد قيمته.
- سياسة رفع قيمة العملة عملية تتبعها الدولة لأسباب معينة وفي ظل شروط خاصة لتحقيق أهداف مسطرة.
- أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتقاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على الدول المصدرة للبترول من ضمنها الجزائر.

- احتياطات الصرف تشكل دعما لسعر الصرف، فمن خلالها يتدخل البنك المركزي لحفاظ على استقرار قيمة العملة.
- الصدمة النفطية لا ترتبط فقط بالانخفاض في أسعار النفط بل تكون كذلك في حالة الارتفاع نتيجة الاختلال في جانبي العرض أو الطلب أو كلاهما.
- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضع الاقتصاد الوطني اختلال أو توازنا الأمر الذي أكدته أزمة 1986 التي أدت إلى تغيير نظام الصرف إلى النظام المعموم.
- إن ارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النفط بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، مما يقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تزداد الضغوط على سعره باتجاه الانخفاض.
- انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول وتقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.
- مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل بداية بالربط بسلة من العملات لينتقل فيما بعد للنظام الثابت ثم ليدخل في منعطف جديد هو نظام التعويم.
- وجود علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الاسمي.
- انخفاض سعر النفط وارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى انهيار قيمة الدينار الجزائري.
- ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي بسبب انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

ثالثا: الاقتراحات


- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:
- لا بد من تحويل تسعير النفط بمجموعة من العملات الدولية المستقرة أو تسعيره بالاورو باعتباره ثاني أقوى عملة عالمي حتى يمكن تفادي الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الدولار.
 - القيام بإصلاحات وتعديلات جذرية وحقيقية في الهيكل الاقتصادي من أجل تحسين قيمة الدينار.
 - التقلبات في أسواق النفط تطرح إشكالية ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي والتركيز على التنويع الاقتصادي.
 - يجب انتهاج سياسة سعر صرف تناسب ظروف الدولة وواقع اقتصادها.

- يجب تنويع الصادرات الجزائرية فهو أمر ضروري وحل وافي من أي أزمات فعلية لانخفاض أسعار.
- العمل على زيادة الاحتياطي الأجنبي باعتباره درع أمان في حالة الأزمات والمديونية.
- تشجيع العمل خارج المحروق وتوفير سبل البحث والتطوير بهدف التخلص من مصطلح الجزائر اقتصاد ريعي.
- العمل على توفير التكنولوجيا المستخدمة في المجال النفطي من أجل التوقف عن تصدير النفط الخم فقط مما يجعه يباع بثمن قليل مقارنة مع مكانته الإستراتيجية.
- العمل على رفع قيمة العملة باعتبارها المرآة العاكسة للاقتصاد.
- العمل على تدويل الدينار الجزائري من خلال الاهتمام بمجال التجارة الخارجية.

رابعاً: آفاق البحث

بالنظر إلى محددات الدراسة التي دفعت إلى التركيز على بعض جوانب الموضوع التي يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- تأثير تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي.
- العلاقة بين سعر النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي.
- دراسة العلاقة بين الاورو كعملة استيراد والدولار كعملة تصدير.



قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. أرشد التميمي فؤاد، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. بخيت حسين علي وفتح الله سحر، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007.
3. بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه للنشر، الجزائر، 2014.
4. الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
5. حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
6. حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.
7. حميدات محمود، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
8. خبازي فاطمة الزهراء، النظام النقدي الدولي "المنافسة أورو - دولار"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013.
9. زغلول رزق ميراندا، النقود والبنوك، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2008 - 2009.
10. سالفاتور دومينيك، ترجمة حافظ منتصر سعدية، نظريات ومساائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دون ذكر سنة النشر.
11. السواعي محمد خالد، القياس الاقتصادي دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2016.
12. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد، الجزائر، 2011.
13. صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.
14. عبد الكريم إبراهيم قصي، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
15. عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، عمان، 2007.

16. عبد المطلب عبد الحميد، *السياسات الاقتصادية: على مستوى الاقتصاد الكلي*، مجموعة النيل العربية، مصر، مدينة النصر، 2003.
17. العبيدي عبد الخالق رائد عبد الله، المشهداني فرحان احمد خالد، الجنابي خضير عباس، *التمويل الدولي*، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
18. عجمية عبد العزيز محمد، *النقود و البنوك والعلاقات الدولية*، دار النهضة العربية، عمان، 1980.
19. العزيز محمد عبد سمير، *الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات*، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996.
20. علي حسين مجيد و عبد الجبار سعيد عفاف، *الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.
21. القرشي محمد صالح تركي، *مقدمة في الاقتصاد القياسي*، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004.
22. القرشي صالح محمد، *المالية الدولية*، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
23. لطرش الطاهر، *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
24. محمود شهاب مجدي و عدلي ناشد سوزي، *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.
25. هيتي أحمد، *العملة و النقود*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ثانيا: المذكرات
26. آيت يحي سمير، *التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
27. بربري محمد أمين، *الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
28. بغداد زيان، *تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية*، مذكرة ماجستير غير منشورة، مالية و نقود، كلية للعلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2012/2013.

29. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بالقياد، تلمسان، الجزائر.
30. جمال هاشم، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 1988/1987.
31. حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986 - 2009 دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012/2011.
32. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.
33. خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
34. دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
35. الزغبى نبيل، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
36. سعد الله داود، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.
37. شطباني سعيدة، محددات سعر صرف الدينار الجزائري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1993-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011.

38. عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
39. عبد القادر مراد، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 - 2003، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
40. عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات: دراسة مقارنة 1985-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة، 2012/2011.
41. قوشيح بوجمعة قويدري، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008.
42. لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
43. مشدن وهيبة، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2004.
44. مقلد عيسى، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2007.
45. منهوم بالقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2009، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013/2012.
46. موري سمية، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة نكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

47. موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
48. مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005.
49. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 / 2012.
- ثالثا: الملتقيات
50. أدريوش محمد دحماني وناصر عبد القادر، مداخلة بعنوان: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013.
51. بودرمة مصطفى، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الملتقى الدولي حول: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر 2008.
52. سعدي وصاف وبنونة فاتح، سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 افريل 2008.
53. شطبيبي محمود مريم، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الندوة العلمية "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 14 ماي 2015.

54. عيه عبد الرحمن، دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 19-22 ديسمبر 2009.
- رابعاً: المجالات
55. ايت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 9، 2011.
56. بالقلة إبراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، عدد 12، 2013.
57. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.
58. بن الزاوي عبد الرزاق ونعمون إيمان، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، بسكرة، الجزائر، 2012.
59. بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، 2012.
60. جماد عبد إياد وحسون الساعدي صبحي، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
61. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 57، 2010.
62. الحسنوي حمد، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015.
63. دريبي حيدر عباس، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 6، 2016.
64. راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر.
65. سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار (2008-2010)، مجلة الباحث، العدد 9، الجزائر، 2011.

66. السعدني نرمين، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 744، مصر، أبريل، 2007.
67. سي كمال محمد، اختبار منحنى L للتجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قياسية من 1980 إلى 2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.
68. عبد الجبار سلمان رضا، المنظمات النفطية دوافع قيمها وأهمية دورها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العدد 3، 2008.
69. لخديمي عبد الحميد وموري سمية، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقارنة تحليلية قياسية، مجلة اقتصادية عربية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 71، 2015.
70. المزيني محمد عماد الدين، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 1
- خامسا: المقالات**
71. ادريوش محمد دحماني ، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.
72. الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نسخة 52، الكويت، 1978.
73. بابكر مصطفى، سياسات سعر الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
74. بن منصور العقيل خالد، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 1422هـ.
75. بن راشد خاطر خالد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015.
76. بونوة شعيب و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابي بكر بالقائد، تلمسان، 2011.
77. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
78. مخلفي أمينة، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزء 1، 2013/2014.

79. مخلد سالم العمري وعلاوين محمد عبد الهادي، **الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1985 - 2000**، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.
80. مرغيث عبد الحميد، **أزمة العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
81. محسن سلمان ماهر، **التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف 2008-2014**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.
82. سالم حسن كريم، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية**.
83. عبد الرحمن اليوسف نورة، **محاضرات في لاقتصاد القياسي**، علوم اقتصادية، جامعة الملك سعود، السعودية.
84. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مكة المكرمة، السعودية، 2004.
- سادسا: التقارير
85. التقرير السنوي لمنظمة الأوبك 2008.
86. صندوق النقد الدولي IMF، **الافتراضات العالمية في تقرير أفق الاقتصاد العالمي**، ومؤسسة Bloomberg, L.P.

II - المراجع باللغة الأجنبية

87. Engemann Kristie M. Owyang Michael T. and Wall Howard J. **Where is an Oil Shock?**, Working Paper Series, N° 16, July 2012.
88. Roubini Nouriel, Setser Brad, **The Effect of the Recent Oil Price Shock on the U.S. and Global Economy**, Working Paper Series,
89. Robays Ine Van , **Macroeconomle Uncerianty and the Impact of oil shocks** , Working Paper Series, N° 1497, Octobre 2012.
90. University Collège Oxford, August 2004.

III. المواقع الالكترونية

91. [http // www.booksajadid.info/2014/06/blog-post-8464.html](http://www.booksajadid.info/2014/06/blog-post-8464.html)
92. [http://:Sites.google.com/site/masterqeco/premiersemestre.](http://Sites.google.com/site/masterqeco/premiersemestre)
93. [http:// www.friet.org/workingpapers/papers/TradePolicyGeneral/FREIT293.odf](http://www.friet.org/workingpapers/papers/TradePolicyGeneral/FREIT293.odf)
94. <http://www.dohainstitute.org/file/Get/a9c95ddc-0a58-463f-b588-4aa6009bc2d9.pdf>
95. <http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb88239-48568&search=books>
96. [https://www.cbi.iq/documents/Maher%20mahssen.pdf.](https://www.cbi.iq/documents/Maher%20mahssen.pdf)
97. [https://revuse.univ-ouargla.dz/index.php/163-algerian-business-performance-review/numero-7-business-2015/2440-2015.](https://revuse.univ-ouargla.dz/index.php/163-algerian-business-performance-review/numero-7-business-2015/2440-2015)
98. [https://www.imf.org.](https://www.imf.org)
99. [https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2014/pdf/ar14-arapdf.](https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2014/pdf/ar14-arapdf)
100. [www.alyaum.com/article/1159022.](http://www.alyaum.com/article/1159022)
101. [www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/24/-C23-4.pdf.](http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/24/-C23-4.pdf)
102. www.banque-of-Algerie.dz
103. www.fac.KSA.eud.sa sitof he related to faculties websites of king.
104. [www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/02.](http://www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/02)
105. [www.kamatakji.com.markets.](http://www.kamatakji.com.markets)
106. www.opec.org.annuel
107. www.opec.org.annuel/org/ar/home/publication/reports/Annual-Statistical-report
108. www.soo.qukaz.com/index.php?option=com-edocman&view=document&id=39888&catid=6&Itemid=780
109. www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/81387072894.pdf

110. www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles-Renaf-N/Arhicle-10
111. www.iasj.net/iasj=fulltext&ald=56815.
112. www.arab-api.org/images/publication/pdfs/94/94-develop-bridge23
113. WWW.alazhar.edu.ps/journal123/detailsr.asp?seqq1=2453
114. WWW.rcweb.luedld.net/rc12/A1201.pdf
115. WWW.Kba.com.kw/KBA-Images/magazines/.Arabic/Arabic-2-2015/mypdf
116. WWW.rcweb.luedld.net/rc9/A917.
117. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010>.



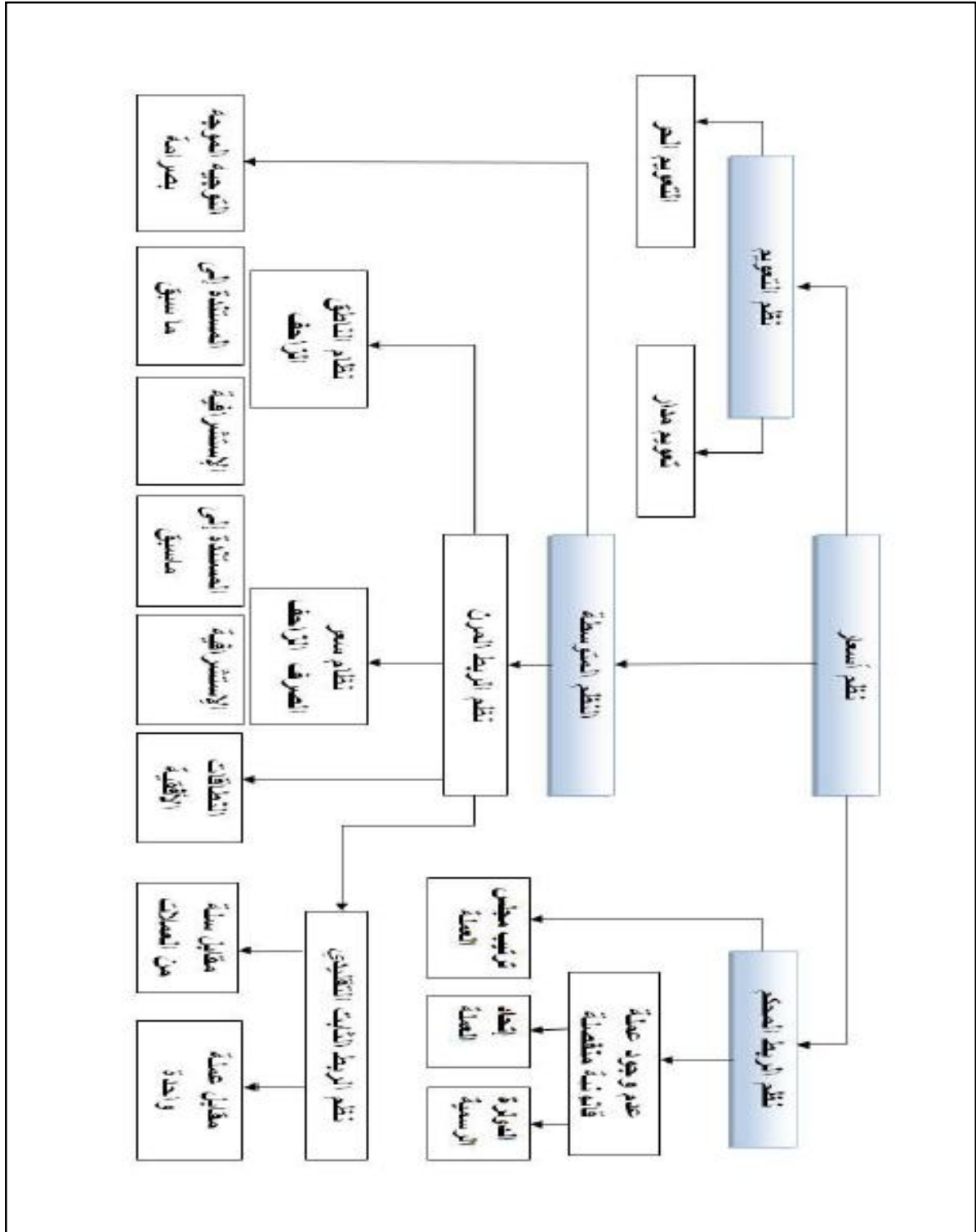
الملاحق

الملحق رقم (01): أثار الاحداث الجيوسياسية على اسعار النفط



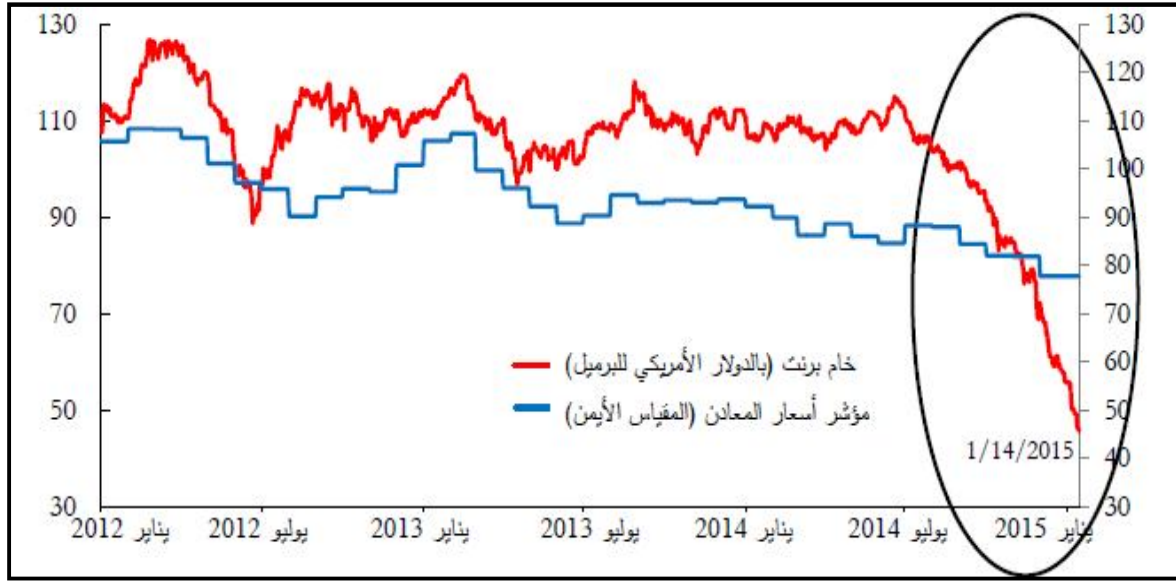
المصدر: جان بيير فافيك، التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطات والأسعار والبيئة، النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 127، 2008، ص: 166.

الملحق رقم (02): تصنيف أنظمة الصرف



المصدر: خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات: دراسة مقارنة 1985-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة، 2011/2012، ص: 29.

الملحق رقم (03): انهيار اسعر النفط (الصدمة النفطية 2015)



المصدر: صندوق النقد الدولي IMF، الافتراضات العالمية في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، ومؤسسة Bloomberg, L.P.

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ديكي - فولر (ADF) و فيليب - بيرون (PP)

| UNIT ROOT TEST TABLE (PP) | | | |
|----------------------------|--------------|---------------|---------------|
| <u>At Level</u> | | NEER | PP |
| With Const... | t-Statistic | -12.9648 | -1.2952 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.6162 |
| | | *** | n0 |
| With Const... | t-Statistic | -14.2886 | -1.5347 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.7906 |
| | | *** | n0 |
| Without Co... | t-Statistic | -5.5500 | -0.5043 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.4880 |
| | | *** | n0 |
| <u>At First Difference</u> | | d(NEER) | d(PP) |
| With Const... | t-Statistic | -13.0040 | -4.5845 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.0013 |
| | | *** | *** |
| With Const... | t-Statistic | -13.9048 | -4.5690 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.0065 |
| | | *** | *** |
| Without Co... | t-Statistic | -12.3966 | -4.6654 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.0000 |
| | | *** | *** |
| UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) | | | |
| <u>At Level</u> | | NEER | PP |
| With Const... | t-Statistic | -11.2790 | -1.2952 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.6162 |
| | | *** | n0 |
| With Const... | t-Statistic | -2.9249 | -1.5347 |
| | Prob. | 0.1720 | 0.7906 |
| | | n0 | n0 |
| Without Co... | t-Statistic | -3.0009 | -0.5043 |
| | Prob. | 0.0044 | 0.4880 |
| | | *** | n0 |
| <u>At First Difference</u> | | d(NEER) | d(PP) |
| With Const... | t-Statistic | -3.9637 | -4.5964 |
| | Prob. | 0.0060 | 0.0013 |
| | | *** | *** |
| With Const... | t-Statistic | -4.6479 | -4.5812 |
| | Prob. | 0.0058 | 0.0063 |
| | | *** | *** |
| Without Co... | t-Statistic | -3.6775 | -4.6734 |
| | Prob. | 0.0008 | 0.0000 |
| | | *** | *** |

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Sign...
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

الملحق رقم (5): تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة

| Dependent Variable: NEER | | | | |
|---|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: ARDL | | | | |
| Date: 03/12/17 Time: 16:02 | | | | |
| Sample (adjusted): 4 27 | | | | |
| Included observations: 24 after adjustments | | | | |
| Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) | | | | |
| Model selection method: Akaike info criterion (AIC) | | | | |
| Dynamic regressors (4 lags, automatic): PP | | | | |
| Fixed regressors: C | | | | |
| Number of models evaluated: 20 | | | | |
| Selected Model: ARDL(3, 3) | | | | |
| Note: final equation sample is larger than selection sample | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| NEER(-1) | 0.695293 | 0.086446 | 8.043127 | 0.0000 |
| NEER(-2) | -0.587960 | 0.086963 | -6.761039 | 0.0000 |
| NEER(-3) | 0.325370 | 0.029846 | 10.90167 | 0.0000 |
| PP | 0.045114 | 0.090254 | 0.499857 | 0.6240 |
| PP(-1) | -0.061969 | 0.123083 | -0.503473 | 0.6215 |
| PP(-2) | -0.018639 | 0.138113 | -0.134951 | 0.8943 |
| PP(-3) | -0.109198 | 0.112927 | -0.966979 | 0.3479 |
| C | 66.23746 | 7.206587 | 9.191238 | 0.0000 |
| R-squared | 0.979846 | Mean dependent var | | 119.7708 |
| Adjusted R-squared | 0.971029 | S.D. dependent var | | 40.29651 |
| S.E. of regression | 6.858868 | Akaike info criterion | | 6.950164 |
| Sum squared resid | 752.7052 | Schwarz criterion | | 7.342848 |
| Log likelihood | -75.40196 | Hannan-Quinn criter. | | 7.054343 |
| F-statistic | 111.1265 | Durbin-Watson stat | | 1.933810 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

الملحق رقم (06): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

| ARDL Cointegrating And Long Run Form | | | | |
|--|--------------|------------|-------------|--------|
| Dependent Variable: NEER | | | | |
| Selected Model: ARDL(3, 3) | | | | |
| Date: 03/12/17 Time: 16:07 | | | | |
| Sample: 1 28 | | | | |
| Included observations: 24 | | | | |
| Cointegrating Form | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(NEER(-1)) | 0.262590 | 0.071878 | 3.653269 | 0.0021 |
| D(NEER(-2)) | -0.325370 | 0.029846 | -10.901667 | 0.0000 |
| D(PP) | 0.045114 | 0.090254 | 0.499857 | 0.6240 |
| D(PP(-1)) | 0.018639 | 0.138113 | 0.134951 | 0.8943 |
| D(PP(-2)) | 0.109198 | 0.112927 | 0.966979 | 0.3479 |
| CointEq(-1) | -0.567298 | 0.045017 | -12.601994 | 0.0000 |
| Cointeq = NEER - (-0.2551*PP + 116.7596) | | | | |
| Long Run Coefficients | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| PP | -0.255054 | 0.086978 | -2.932413 | 0.0098 |
| C | 116.75956... | 5.788686 | 20.170305 | 0.0000 |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

الملحق رقم (07): اختبار وجود التكامل المتزامن

| Test Equation: | | | | |
|-----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Dependent Variable: D(NEER) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 03/12/17 Time: 16:37 | | | | |
| Sample: 4 27 | | | | |
| Included observations: 24 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(NEER(-1)) | 0.262590 | 0.071878 | 3.653269 | 0.0021 |
| D(NEER(-2)) | -0.325370 | 0.029846 | -10.90167 | 0.0000 |
| D(PP) | 0.045114 | 0.090254 | 0.499857 | 0.6240 |
| D(PP(-1)) | 0.127837 | 0.087804 | 1.455927 | 0.1648 |
| D(PP(-2)) | 0.109198 | 0.112927 | 0.966979 | 0.3479 |
| C | 66.23746 | 7.206587 | 9.191238 | 0.0000 |
| PP(-1) | -0.144692 | 0.053631 | -2.697913 | 0.0158 |
| NEER(-1) | -0.567298 | 0.045017 | -12.60199 | 0.0000 |
| R-squared | 0.927451 | Mean dependent var | | -7.667083 |
| Adjusted R-squar... | 0.895710 | S.D. dependent var | | 21.23889 |
| S.E. of regressio... | 6.858868 | Akaike info criterion | | 6.950164 |
| Sum squared res... | 752.7052 | Schwarz criterion | | 7.342848 |
| Log likelihood | -75.40196 | Hannan-Quinn criter. | | 7.054343 |
| F-statistic | 29.21994 | Durbin-Watson stat | | 1.933810 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9

المخلص

يشكل النفط سلعة دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية تتحدد أسعارها في السوق العالمية بتفاعل قوى العرض والطلب وتخضع لتأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية وتدخل العديد من المنظمات الدولية، مما جعلها أكثر عرضة للصدمات النفطية، ونتيجة للارتباط الوثيق بين سعر النفط وسعر الصرف الذي يعد مؤشر يقيس قوة الاقتصاد واستقرار العملة كونه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، وقناة لانتقال آثار الصدمات النفطية إلى الدول، وباعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فهي مرهونة بتطور أسعار النفط والتقلبات التي تحدث في الدولار لأن الجزائر تقبض مداخيلها من النفط بالدولار، ويرجع انخفاض قيمة الدينار الجزائري الذي يخضع سعر صرفه لنظام التعويم إلى انخفاض أسعار النفط من جهة باعتبار سعر النفط هو المحدد الرئيسي لقيمة العملة الجزائرية وإلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي من جهة ثانية وهذا نظرا للعلاقة العكسية التي تربط سعر النفط بالدولار فانخفاض سعر النفط وارتفاع قيمة الدولار يؤديان إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي بالتالي انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، سعر الصرف، الدينار الجزائري.

Résumé

L'huile est un produit international contenant une valeur économique élevée est déterminée par les prix dans l'interaction du marché mondial de l'offre et la demande et sont soumis à l'influence de plusieurs facteurs économiques et politiques et l'intervention de plusieurs organisations internationales, ce qui les rend plus vulnérables aux chocs pétroliers et à la suite de la corrélation étroite entre le prix du pétrole et du taux de change, ce qui est des mesures d'indice de la résistance de l'économie et la stabilité de la monnaie étant un outil pour créer un lien entre l'économie locale et l'économie mondiale et un canal pour la transmission des effets des chocs pétroliers aux pays comme l'Algérie et l'état de la rentière de l'économie sont soumis à l'évolution des prix du pétrole et les fluctuations du dollar parce que les arrestation Algérie des revenus pétroliers le Dollar parce que la dévaluation du dinar algérien, qui est soumis au taux de flottation du système d'échange des prix du pétrole plus bas d'une part que le prix du pétrole est le principal déterminant de la valeur de la monnaie algérienne à augmenter la valeur du dollar américain de la seconde main cela à cause de la relation inverse liant le prix du pétrole en dollars Déprimé des prix du pétrole et la valeur élevée du dollar conduire à une hausse du taux de change nominal effectif ainsi la dévaluation du dinar Algérie.

Mots-clés: prix du pétrole, taux de change, le dinar algérien.